المجلد السابع والعشرون للعام ٢٠٢٣م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

# أثر القرائن السياقية
# في توجيه دلالة المشترك الصرفي
# من خلال كتاب جمهرة خطب العرب

**The impact of contextual clues in guiding the morphological co-signature Through the book Jamharat speeches of the Arabs**

بقلم الباحثة

## حنان عوض عايد المالكي

باحثة ومعيدة في قسم اللغة والنحو والصرف
في جامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية

الجزء الثالث (إصدار يونيو ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

# أثر القرائن السياقية في توجيه دلالة المشترك الصرفي من خلال كتاب جمهرة خطب العرب

**حنان عوض عايد المالكي**

**باحثة ومعيدة في قسم اللغة والنحو والصرف في جامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية**

**البريد الإلكتروني :** haaalmalky@hotmail.com

**الملخص**

وقف هذا البحث على أهم القرائن المقالية اللفظية، والمقامية المعنوية التي تساهم في تحديد أحد المعاني المحتملة للمشترك الصرفي، وذلك بالاعتماد على مدونة جمهرة خطب العرب أنموذجًا للدراسة.

فتناول البحث التعريف بمفهوم المشترك الصرفي عند القدماء والمحدثين، ومفهوم السياق عندهم، وأنواعه، وأهميته، والقرائن التي تضمَّنها، والتي وردت في النماذج المختارة من المدونة.

وتوصَّل البحث إلى أن النحاة القدماء لم ينصُّوا صراحةً على مصطلح (المشترك الصرفي)، بينما اكتفى ابن مالك بإيراد مصطلح الاشتراك فقط، واستعمل المحدثين هذا المصطلح للإشارة إلى اللفظ المشترك بين عدة معانٍ صرفية من حيث التناوب الدلالي أو الاشتراك الصيغي أو العدول، أو المشترك بين عدة صيغ صرفية إما بسبب العوامل التصريفية المعروفة كالإدغام والإعلال والحذف وغيرها، أو بسبب تردُّد اللفظة بين أصلين اشتقاقيين أو أكثر.

وتوصَّل البحث أيضًا إلى قرائن أخرى غير القرائن اللفظية والمعنوية المعروفة، والتي برزت من خلال النماذج المدروسة، كالقرائن البلاغية في الخطب، منها الغرض البلاغي في النصوص، والمحسنات البديعية كالسجع والمقابلة وغيرها، والتي تضافرت مع القرائن الأخرى في توجيه دلالة اللفظ في السياق، واختصاص بعض القرائن اللفظية والمعنوية بتحديد أنواعٍ معينةٍ من المشترك الصرفي، كالقرائن المعنوية الصرفية التي تفصل في الغالب بين المشتقات المتداخلة.

**الكلمات المفتاحية:** القرائن السياقية ، دلالة المشترك الصرفي ، جمهرة خطب العرب

# The impact of contextual clues in guiding the morphological co-signature Through the book Jamharat speeches of the Arabs

**Hanan Awad Ayed al-Maliki**

**Researcher and Teaching Assistant in the Department of Language, Grammar and Morphology at Umm Al-Qura University.**

**Email: haaalmalky@hotmail.com**

## Abstract

**This research focused on the most important verbal essay clues, and the moral metaphors that contribute to determining one of the possible meanings of the morphological subscriber, by relying on the Arab Speech Community blog as a model for the study.**

**The research dealt with the definition of the concept of the common morphological among the ancients and moderns, and the concept of context among them, and its types, importance, and the clues it contained, which were mentioned in the selected models of the blog.**

**The research concluded that the ancient grammarians did not explicitly stipulate the term (the morphological subscriber), while Ibn Malik contented himself with mentioning the term subscription only. Several morphological formulas, either because of the well-known morphological factors such as diphthongs, predicates, omissions, etc., or because of the hesitation of the word between two or more etymological origins.**

**The research also found clues other than the well-known verbal and moral clues, which emerged through the studied models, such as rhetorical clues in sermons, including the rhetorical purpose in the texts, and creative improvements such as recitation, interview, etc., which combined with other clues in directing the meaning of the pronunciation in the context, and the competence of some Verbal and intangible evidence by identifying certain types of morphological coexistence, such as the intangible morphological evidence that often separates overlapping derivatives.**

**Keywords: contextual clues, the morphological connotation, the Arab speech community.**

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

الحمد لله، خالق الوجود من العدم، وجاعل النور من الظُّلَم، والصلاة والسلام على النبيّ العربيّ الأكرم، وعلى صحبه، ومن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين.

من المتعارف عليه عند دراسة اللّغة أنّها تتركَّب من فرعين رئيسين هما: (الألفاظ، والمعاني)، وأنّ هذه الألفاظ هي أوعيةٌ لتلك المعاني، وخادمةٌ لها؛ لذا جاءت بعض هذه الألفاظ على اختلاف مبانيها وصيغها حاملةً لعددٍ من المعاني الصرفيَّة، واللغوية، والنحوية؛ وذلك لكثرة المعاني، وقلَّة الصيغ المعبِّرة عنها؛ وهذا أحد أهمّ الأسباب التي ساهمت في تخلُّق ما يُسمَّى حديثًا بظاهرة: (المشترك الصرفيّ).

ونعني به المشترك الصرفي الوظيفي الذي تتعدَّد وظائفه النحوية في السياق بسبب تعدُّد المعاني الصرفية للفظ، وتعدُّد صيغه الصرفية؛ فكان ذلك داعيًا لي إلى الحديث عن الوسائل والمُحدِّدات المعيِّنة لمعنى من معاني هذا المشترك، بالتطرّق إلى قرينة السياق التي سمَّاها الدكتور تمَّام حسَّان بكبرى القرائن؛ لأنَّ اللفظ المشترك –على حدّ قوله– إذا وضع في "مقال" يفهم في ضوء "مقام" انتفى هذا التعدد عن معناه فيكون اللفظ في السياق دالًا على معنى واحد؛ لأنَّ المعنى بدون المقام "سواء أكان وظيفيًّا أم معجميًّا" متعدد ومحتمل، ولا يتعيّن المعنى إلّا بالقرينة.(١)

فلذلك جاءت فكرة هذا البحث للوقوف نظريًّا وتطبيقيًّا على نوعية هذه القرائن والمحددات من خلال نماذج مختارة من جمهرة خُطَب العرب للدكتور

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٣٩.

أحمد زكي صفوت، والذي أجيب من خلاله على التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بالمشترك الصرفيّ عند القدامى والمحدثين؟
- ما المقصود بالسياق؟ وما أنواعه؟ وأين تكمن أهميته؟
- ما أنواع القرائن المرجِّحة أو المحددة لأحد معاني المفردة المشتركة؟ وهل تنفرد هذه القرائن في الترجيح أم تتضافر؟

## المبحث الأول

## مفهوم المشترك الصرفي لدى القدماء والمحدثين

معنى المشترك في اللغة: "هو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما"(١)، وجاء في اللسان: "الشِّرْكَةُ وَالشَّرِكَةُ سَوَاءٌ: مُخَالَطَةُ الشَّرِيكَيْنِ. يُقَالُ: اشْتَرَكْنَا بِمَعْنَى تَشَارَكْنَا، وَقَدِ اشْتَرَكَ الرَّجُلَانِ وَتَشَارَكَا وَشَارَكَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ... وَطَرِيقٌ مُشْتَرَكٌ: يَسْتَوِي فِيهِ النَّاسُ"(٢)، وهو اسم مفعول على وزن (مُفْتَعَل) من الفعل (اشترك) بمعنى (تشارك) الذي يفيد التشريك بين اثنين فأكثر(٣).

أما في الاصطلاح: فعند الحديث عن مصطلح (المشترك) يتبادر إلى بعض الأذهان مصطلح (المشترك اللَّفظيّ)، وهو ما جاء بمعانٍ كثيرة كالعين ونحوه(٤)؛ فنستشفُّ أنه يركز على معاني اللَّفظ المشتركة بمعزلٍ عن الصيغة الصرفيَّة، لكنَّ (المشترك الصرفيّ) -المنوط بالدراسة- هو نوع أخصّ من المشترك اللفظي معتمدًا على البنية الصرفية والمعاني الصرفية على حدٍ سواء، وينقسم إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: يتمثل في الصورة اللفظية المسبوكة في قالب صرفي واحد، والتي تتعدد فيها المعاني الصرفية بين **فروع الاسميَّة:** وصفًا كان نحو: (اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، وأفعل التفضيل...إلخ)، أو جمعًا

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (شرك)، ٣/ ٢٦٥.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، مادة (شرك)، ٨/ ٦٧، ٦٨.

(٣) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاستراباذي، ١/ ٢٥٦، وشذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ص ٥٢، ٥٣.

(٤) انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (شرك)، ٨/ ٦٨.

أو مصدرًا كما في صيغة (فَعِيل)[١]، أو بين **فروع الفعليّة:** باعتبار الزمن، وباعتبار الفاعل، وباعتبار التعدي واللزوم، أو **من حيث الاشتراك بين الاسميَّة والفعليَّة؛** كما في صيغة (أَفْعَل)[٢].

والقسم الثاني: هو ما احتمل لفظه غير وزن وتعددت معانيه الصرفية؛ والباعث لهذا التعدّد بعض العوامل الصرفية المؤثرة كالإدغام في (شُدَّ)، وكالإعلال في (مُخْتَار)، أو ارتداد اللَّفظة بين أصلين اشتقاقيّين أو أكثر؛ فتتنوع معانيها المعجميَّة تشابهًا، أو اختلافًا، نحو: (حسَّان)، أو تبعًا لإسناد الأفعال إلى الضمائر كما في (تَعْفُون) للفاعل الجمع المذكر، والفاعل الجمع المؤنث، إلى غير ذلك من الأسباب، والفيصل في ذلك هو السياق الذي قد يكون – غالبًا – ساحةً لإظهار هذا التشارك، وما ينتج عنه من تعدد الأوجه الإعرابية.

وقد تناول العلماء قديمًا ظاهرة المشترك الصرفي ووثقوها في كتبهم غير أنهم لم يصطلحوا على تسميتها بمسمَّاها المعروف اليوم.

فنجد سيبويه قد ذكر ما جاء مشتركًا من الصيغ بين اسم المكان والمصدر الميمي في باب أسماه (ما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة) فقال: "المكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول"[٣]، وقال في مثلهما مما بني على (مَفْعِل): "وذلك قولك للمكان: المَوْعِد، والمَوضِع، والمَوْرِد. وفي المصدر المَوْجِدَة والمَوْعِدَة"[٤].

---

(١) انظر: صيغة فعيل دراسة نحوية صرفية دلالية، مرزوق عطيوي مرزوق المرزوقي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

(٢) انظر: صيغة أفعل في اللغة العربية: دراسة وصفية تحليلية، بسام حسن عبد الفتاح مهرة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٤/ ٩٥.

(٤) المرجع السابق، ٤/ ٩٢.

وقال أيضًا: "يكون الحرف على فَعِيل في الاسم والصفة. فالاسم: بعيرٌ، وقضيبٌ. والصفة: سعيدٌ، وشديدٌ، وظريفٌ، وعريفٌ"(١)، كذلك ذكر ما دخلته الزوائد كالهمزة فقال: "الهمزة تلحق أوّلاً فيكون الحرفُ على (أَفْعَـلٍ) ويكون للاسم والصفة. فالاسمُ نحو: أَفْكَلٍ، وأَيْدَعٍ، وأَجْدَلٍ. والصفة نحـو: أَبْـيَضَ، وأَسْوَدَ، وأَحْمَرَ"(٢).

أما ابن جني فقد وقف في كتابه الخصائص على هذه الظاهرة في بابين مختلفين(٣)، ولكنه مع ذلك لم يُسمِّها وإنما اكتفى بذكر بعض صورها المعتمدة على الإعلال والإدغام، فلاحظ اشتراك الصورة اللفظية واخـتلاف المعنـى تقديرًا، فقال في المعتل: "من ذلك اسم الفاعل والمفعول في "افتعل" مما عينـه معتلَّة، أو ما فيه تضعيف. فالمعتل نحو قولك: اختار فهو مختار، واختير فهو مختار: الفاعل والمفعول واحد لفظًا، غير أنهما مختلفان تقديرًا، ألا تـرى أن أصل الفاعل "مختِير" بكسر العين، وأصل المفعول "مختَير" بفتحها"(٤).

وقوله في المضعّف نحو (معتدّ): "أما المدغم فنحو قولك: أنا معتدّ لـك بكذا وكذا، وهذا أمر معتَدّ به. فأصل الفاعل "معتدِد" كمقتطِع، وأصل المفعول "معتَدَد" كمقتَطع"(٥).

وتطرق كذلك إلى ما اشترك لفظه بين أصلين مختلفين نحـو: (تَعَـازٍ) فلامها إمَّا واوٌ أو ياءٌ، وأتت بمعنى المصدر على (تَفَاعُل) وبمعنى الجمع على

(١) صيغة أفعل في اللغة العربية ، ٤/ ٢٦٧.

(٢) المرجع السابق، ٤/ ٢٤٥.

(٣) انظر: الخصائص، ابن جني، باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين، ١/ ٣٤٢، وباب فـي اتفاق المصاير على اختلاف المصادر، ٢/ ١٠٥.

(٤) الخصائص، ابن جني، ١/ ٣٤٢.

(٥) المرجع السابق.

(تَفَاعِل)، فقال: "قولك في جمع تعزِية وتَعْزَوة جميعًا: تَعَازٍ "وكذلك اللفظ بمصدر تعازَينا أي: عَزَّى بعضُنا بعضًا: تعاز" يا فتى. فهذه تفاعُل كتضارُب وتحاسد، وأصلها تعازوٌ ثم تعازِيُ ثم تعازٍ. فأما "تعازٍ" في الجمع فأصل عينها الكسر كتتافِل وتناضِب، جمع تتفُل وتَنْضُبٍ. ونظائره كثيرة"(١).

كذلك فقد ألمح الرضي إلى هذه الظاهرة عن طريق تناوب الصيغ بعضها عن بعض، كنيابة اسم الفاعل خَاشِن وسَاخِط وجَائِع عن الصفة المشبهة، وبيّن كيف يمكن التفريق بينهما من خلال معنى كلٍ منهما في السياق، فقال: "وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة – أي: مطلق الاتصاف بالمشتق منه من غير معنى الحدوث – في هذا الباب وفي غيره، وإن كان أصل فاعل الحدوث، وذلك كخاشِنٍ وسَاخِطٍ وجائع"(٢).

كذلك فقد ذكر المعاني اللغوية المترتبة على دخول حروف الزيادة في الأفعال: "كأحصد الزرع: أي صار صاحب الحصاد، وذلك بأن يحصد، فيكون أفعل بمعنى صار ذا أصله الذى هو مصدر الثلاثي، بمعنى أنه فاعله، نحو أجْرَبَ: أي صار ذا جَرَب، أو بمعنى أنه مفعوله، نحو أحْصَدَ الزرعُ"(٣).

وعبّر ابن مالك عن هذه الظاهرة بلفظ (الاشتراك) وهو أقرب المصطلحات للدرس الحديث، فذكر المشترك بين المذكر والمؤنث بقوله: "قد تكونُ التاءُ لازمةً فيمَا يشتركُ فيه المذكرُ والمؤنثُ كـ "رَبْعَة" –وَهُوَ: المعتدلُ والمعتدلة من الرِّجَال والنِّسَاء"(٤)، وبين المفرد والمثنى والجمع بقوله: "أن "جُنُبًا" لا يختلفُ لفظه في إفرادٍ وَلَا تَثْنية ولا جمع فَعُلِم أن العربَ قصدَت فيه

(١) الخصائص، ابن جني ، ٢/ ١٠٩.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، ٢/ ١٤٧، ١٤٨.

(٣) المرجع السابق، ٢/ ٨٨.

(٤) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ٤/ ١٧٣٥.

الاختصَارَ والاشترَاكَ"[١].

وذكر ما اشترك بين المصادر والمشتقات بقولـه: "يَشْـتَرِكُ المصـدَرُ والزمانُ والمكانُ في "مَفْعَل" -بِفَتْحِ العَـيْن- إن كَـانَ مِـنْ "فَعُـل" نحـو: "المـَكْثَر""[٢].

أما في الدرس الحديث فقد استقرّ مفهوم المشترك الصـرفي واتسـعت دائرته، حتى إن بعض الدراسات الحديثة اختلفت في تناوله وتصنيفه، فاستوى على سوقه لدى الدكتور تمَّام حسَّان الذي فصَّل في هذا الموضوع، ووضـع أسسه، ووسائل الفصل فيه في السياق، فقال إنَّ: "المعاني الوظيفيَّة التي تعبِّر عنها المباني الصرفيَّة هي بطبيعتها تتَّسم بالتعدُّد والاحتمال؛ فالمبنى الصرفيّ الواحد صالح لأن يُعبر عن أكثر من معنى واحد، ما دام غير متحقق بعلامـة ما في سياقٍ ما"[٣]، وقال أيضًا: "قد يحدث أحيانًا أن تتشابه صيغتان في النظام مع اختلاف معناهما، فحين لا نجد اختلافًا بينهما نلجأ إلى القرائن نستبين بها معنى كلٍّ منهما"[٤]؛ ويُتبِع ذلك بقوله إنَّ: "هذا التعدّد والاحتمال فـي المعنـى الوظيفيّ يقف بإزائه تعدّد واحتمال في المعنى المعجميّ أيضًا"[٥]، ثـم ذكـر أيضًا أثر اللَّواصق التي تدخل على البنية الصرفيَّة وتكـون أحـد الأسـباب المساهمة في نشوء المشترك الصرفيّ في قوله: "أمّا مباني التصريف؛ فـإذا أخذنا التاء مثلًا، وجدناها مرّة للتأنيث، ومرّة للوحدة، ومـرّة للمبالغـة، وإذا نظرنا إلى الألف والنون، وجدناها مرّة للمثنى الحقيقيّ، ومرّة للمطابقة، كمـا

(١) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٤/ ١٨٠٩.

(٢) المرجع السابق، ٤/ ٢٢٤٤.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، تمَّام حسَّان، ص ١٦٣.

(٤) المرجع السابق، ص ١٤٧.

(٥) المرجع السابق، ص ١٦٥.

تكون الألف للاثنين، والنون بعدها للرفع، كما تمتد تاء المضارعة على بداية عددٍ من الإسنادات تتجاوز المخاطب إلى بعض إسناد الغائب، وهلم جرًا"[١].

ونجد دراسة الدكتور سليمان العايد[٢] التي بحث فيها احتمال الصورة اللفظية لأكثر من وزن صرفي قد قسمها إلى ما اتفق لفظه واختلف وزنه من الأفعال، وما اتفق لفظه واختلف وزنه من الأسماء، وأسماء اختلف فيها العلماء واحتملت صورتها أكثر من وزن، والمشترك بين الأسماء والأفعال لفظًا، واختلف وزنه تقديرًا، واتحاد اللفظ والوزن، مع الاختلاف التقديري.

وجاءت من بعده شكران المالكي بدراستها المعنونة بالصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية وقد تناولت فيها المشترك الصرفي مستندة على اشتراك الصيغ في المصادر والمشتقات، وأثر العوامل الصرفية كالإعلال والإدغام والحذف.[٣]

وتوسع الدكتور مهدي عرار[٤] في مباحث المشترك الصرفي في دراسة استشرافية دلالية في القرآن الكريم وقف فيها على تناوب الصيغ واشتراكها بين الأبواب الصرفية، كما في (فَعِيل)، وتعدد معاني صيغ الأفعال، كتعدد معاني (أَفْعَل) و(فَاعَل) و(اسْتَفْعَلَ)، وتعدد المعاني الصرفية في اللفظ الواحد بسبب اختلاف الأصل الاشتقاقي، نحو: قَرْنَ من وَقَرَ، أو من قَرَرَ، والاشتراك

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، تمَّام حسَّان ص ١٦٤ – ١٦٥.

(٢) انظر: احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، سليمان إبراهيم العايد، بحث منشور، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية، العدد الثالث، ١٩٩٠م – ١٤١٠ه.

(٣) انظر: الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية، شكران حمد المالكي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد الأول، المجلد الثامن، ٢٠٠٩م.

(٤) انظر: المشترك الصرفي في القرآن الكريم: دراسة استشرافية دلالية، مهدي أسعد عرار، بحث منشور في مجلة الدراسات القرآنية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، قسم الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن، ٢٠٠٩م.

الصرفي الناشئ بسبب العوامل التصريفية، كالإدغام، والإعلال، والحذف، والقلب، والجمع، والاشتراك الصرفي المبني على تعدد معاني السوابق واللواحق التي تدخل على اللفظ.

وذكر الدكتور أحمد جمال الدين[١] المشترك الصرفي الذي عبَّر عنه بمصطلح (المشترك الصيغيّ) وحدَّده بالصيغة الواحدة الدالة على معنيين صرفيين أو أكثر، والتي صنَّفها في مستويين، الأول: ما دل على معنى وظيفيّ منهجيّ ويقصد به ما تنوع بين الاسمية، والفعلية، والوصفية، والحرفية، والثاني: ما دل على معنى وظيفيّ لغويّ كالطلب والتكثير والسلب والمطاوعة...إلخ، ثم أردف ذلك بذكره لأسباب نشوء هذه الظاهرة، ووسائل تحديد المعنى الصرفي للمشترك الصيغي.

ويرى رضا حسون[٢] في دراسته (الاشتراك الصرفي) أن المشترك الصرفي صورة من صور المشترك اللفظي، وذلك في دلالته على معنيين أو أكثر، وشدَّد على أهمية السياق والقرائن السياقية والمقامية في تحديد المعنى المقصود.

وجعل حدّ هذا المشترك في نوعين، الأول منهما: ما تعددت دلالته واتفق في المادة الاشتقاقية كاشتراك المصدر واسم الزمان والمكان واسم المفعول في (مُفْعَل) نحو: (مُدْخَل)، والثاني: ما تعددت دلالته واختلف في المادة الاشتقاقية، كاشتراك معنى الطلب في (اسْتَغْفَرَ) ومعنى التحول في (اسْتَحْجَرَ) وكلاهما من (اسْتَفْعَلَ).

---

(١) انظر: المشترك الصيغي، أحمد جمال الدين القاضي، بحث منشور في مجلة كتابات، ٢٠١١م.

(٢) انظر: الاشتراك الصرفي، رضا هادي حسون، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق- بغداد، ٢٠١١م.

وهو عند عبد الكريم اعقيلان[1] مبني على نوعين من الاشتراك في المصادر والمشتقات، الأول: الاشتراك الدلالي، وهو تناوب الصيغ بعضها عن بعض، والثاني: الاشتراك البنيوي، وهو اشتراك الصيغة بين الأبواب الصرفية، ثم يعرضها على حدود هذه الأبواب (من التعدي واللزوم، والإفراد والجمع، والتذكير والتأنيث)؛ لتبيين الباب الصرفي الأقرب للصيغة، بالإضافة إلى الاستعانة بالسياق الذي يحدد المعنى الدقيق للفظ.

وبعد ذلك كله فقد وجدت أنَّ المشترك الصرفي لدى جميع هؤلاء العلماء قد تمحور في الاشتراك البنيويّ إلا أنَّ بعضهم قد لاحظ أثر اللَّفظ الموحَّد الصيغة، المشترك بين معنيين أو أكثر من المعاني الوظيفيّة الصرفيَّة، واللَّفظ المشترك بين صيغتين صرفيتين مختلفتين والتي تتعدد معانيهما الصرفية بتشابه المعاني اللغوية لهذا اللفظ أو باختلافها.

لذلك فقد عرَّفتُ المشترك الصرفيّ بأنَّه: **(اشتراك اللَّفظ في عددٍ من المعاني الصرفيَّة، أو اشتراكه في أكثر من صيغة صرفيَّة).**

---

**(١) انظر: الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات: دراسة وصفية تحليلية، عبد الكريم عبد القادر اعقيلان، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.**

## المبحث الثاني

## مفهوم السياق وأنواعه وأهميته

- **أولًا: مفهوم السياق عند القدماء والمحدثين:**

**السياق لغة:** مصدر على صيغة (فِعَال) للفعل (سَاقَ) من مادة (س و ق) بمعنى التتابع، قال ابن فارس: "السِّينُ وَالْوَاوُ وَالْقَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ حَدْوُ الشَّيْءِ"(١)، وفي لسان العرب: "سَاقَ الْإِبِلَ وَغَيْرَهَا يَسُوقُهَا سَوْقًا وَسِيَاقًا... وَقَدِ انْسَاقَتْ وَتَسَاوَقَتِ الْإِبِلُ تَسَاوُقًا إِذَا تَتَابَعَتْ"(٢)، وبمعنى النَّزع في قولهم: "سَاقَ بِنَفْسِهِ سِيَاقًا: نَزَعَ بِهَا عِنْدَ الْمَوْتِ... ويُقَالُ: فُلَانٌ فِي السِّيَاقِ أَيْ فِي النَّزْعِ"(٣).

**واصطلاحًا:** فقد تعرَّض اللغويون القدماء في مؤلفاتهم للسياق وأنواعه، فوضعوا بذرته الأولى التي استوت فيما بعد لدى المحدثين، الذين توسعوا في مجال البحث الدلالي والسياقي، فقد ألمح سيبويه للسياق الحالي عندما ضرب أمثلة وضَّح فيها اختلاف المعنى المراد للكلمة بحسب الحال والموقف الذي قِيلت فيها، فقال: "رأيتَ رجلاً يسدِّدُ سَهْمًا قِبَلَ القِرطاسِ فقلتَ: القِرطاسَ واللهِ، أي يُصيبُ القِرطاسَ. وإذا سمعتَ وَقْعَ السَّهم في القرطاس قلت: القرطاسَ واللهِ، أي أَصاب القرطاسَ"(٤).

وأدرك ابن جني أهمية سياق الحال في التحليل اللغوي للجمل المنقولة عن العرب، وذلك في إيضاح مقاصدهم فيها بالاعتماد على الظروف المحيطة بهذه النصوص وقائليها، فبوَّب لذلك بابًا أسماه (باب في أن العرب قد أرادت

---

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (سوق)، ٣/ ١١٧.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، مادة (سوق)، ٣/ ٣٠٤.

(٣) المرجع السابق، ٧/ ٣٠٥.

(٤) الكتاب، سيبويه، ١/ ٢٥٧.

من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها)، قال فيه: "ألا ترى إلى قوله:

**تقول - وصكَّت وجهَها بِيَمِينِها - أَبَعْلِيَ هذا بالرحَى المتقاعِسُ!**

فلو قال حاكيًا عنها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس –من غير أن يذكر صكَّ الوجه– لأعلَمنا بذلك أنها كانت متعجِّبة منكِرة، لكنّه لمَّا حكى الحال فقال: "وصكَّت وجهها " عُلِم بذلك قوّة إنكارها وتعاظُم الصورة لها"[1]، وأكَّد على ذلك بقوله: "هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غيرُ مشاهِد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولِعظم الحال في نَفْس تلك المرأة أبين"[2].

ونبَّه السكَّاكي إلى ضرورة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مناديًا بمكانة سياق الحال في الكلام تحت شعار (لكل مقام مقال)، فقال: "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ... ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال"[3].

وما أورده ابن منظور في لسان العرب في مادة (عرب) دليل على الاعتناء بالسياق المقامي –الاجتماعي– للكلمة ودلالتها في ذلك المحيط، إذ قال: "رَجُلٌ أَعْرَابِيٌّ بِالْأَلْفِ: إِذَا كَانَ بَدَوِيًّا صَاحِبَ نَجْعَةٍ وَانْتِوَاءٍ وَارْتِيَادٍ لِلْكَلَإِ وَتَتَبُّعٍ لِمَسَاقِطِ الْغَيْثِ، وَسَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْعَرَبِ أَوْ مِنْ مَوَالِيهِمْ، ... وَالْأَعْرَابِيُّ إِذَا قِيلَ لَهُ: يَا عَرَبِيُّ! فَرِحَ بِذَلِكَ وَهَشَّ لَهُ، وَالْعَرَبِيُّ إِذَا قِيلَ لَهُ: يَا أَعْرَابِيُّ!

(١) الخصائص، ابن جني، ١/ ٢٤٦.

(٢) المرجع السابق، ١/ ٢٤٦، ٢٤٧.

(٣) مفتاح العلوم، السكاكي، ص ١٦٨.

غَضِبَ لَهُ"[١]، موضِّحًا أنَّ سبب غضب العربي وفرح الأعرابي بهذه الألقاب يعود إلى البيئة الاجتماعية "فَمَنْ نَزَلَ الْبَادِيَةَ أَوْ جَاوَرَ الْبَادِينَ وَظَعَنَ بِظَعْنِهِمْ وَانْتَوَى بِانْتِوَائِهِمْ فَهُمْ أَعْرَابٌ، وَمَنْ نَزَلَ بِلَادَ الرِّيفِ وَاسْتَوْطَنَ الْمُدُنَ وَالْقُرَى الْعَرَبِيَّةَ وَغَيْرَهَا مِمَّنْ يَنْتَمِي إِلَى الْعَرَبِ: فَهُمْ عَرَبٌ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فُصَحَاءَ"[٢].

وأمَّا المحدثون فقد نضج لديهم مفهوم السياق ونظريته، فنجد د. تمَّام حسَّان يُعرِّف سياق النَّص بأنَّه مجموعة من العناصر المحيطة بموضوع التحليل، والتي تشمل التكوين الشخصي، والتاريخي والثقافي للشخص، ويدخل في حسابها الماضي، والحاضر، والمستقبل[٣]، ويُفرِّق بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي والزمن الصرفي والزمن النحوي السياقي[٤].

وتعريفه عند إبراهيم فتحي هو: "بناء كامل من فِقرات مترابطة، في علاقته بأي جزء من أجزائه أو تلك الأجزاء التي تسبق أو تتلو مباشرة فقرة أو كلمة معينة. ودائماً ما يكون سياقُ مجموعة من الكلمات وثيقَ الترابط بحيث يلقي ضوءًا لا على معاني الكلمات المفردة فحسب بل على معنى وغاية الفقرة بأكملها"[٥].

## ثانياً: أنواعه:

**السياق نوعان:**

١- **سياق الجملة:** وهو تركُّب الألفاظ وظيفيًّا في الجملة، فالمشترك الصرفيّ قد يتعدد معناه الوظيفي بتعدد احتمالات الدلالات في القرائن اللغوية المقالية في الجملة، فتظهر الحاجة إلى الترجيح بالقرائن المقامية للنصِّ لرفع

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادة (عرب)، ١٠/ ٨٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: مناهج البحث في اللغة، تمَّام حسَّان، ص ٢٥٢.

(٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمَّام حسَّان، ص ٢٤٢.

(٥) معجم المصطلحات الأدبية، إبراهيم فتحي، ص ٢٠١، ٢٠٢.

تلك الاحتمالات وتحديد المعنى المراد.

٢- **سياق النصّ:** وهو الذي تتَركَّب فيه الجمل مع بعضها البعض معنويًّا في منظومة النصّ العام، وهو الذي سمَّاه د. تمَّام (بقرينة السياق الكبرى)؛ لأنَّ الفرق بين الاستدلال بقرينة السياق على المعنى وبين الاستدلال بالقرائن اللفظية النحوية كالبنية والإعراب هو فرقٌ ما بين الاعتداد بحرفيَّة النص والاعتداد بروح النص، وبواسطتها أيضًا تستطيع الحكم على ما إذا كان المعنى المقصود هو الأصلي أو المجازي، وعليها الاعتماد في الحكم على معنى اللفظ إذا انتفت القرينة اللفظية.(١)

## ثالثاً: أهميته:

برزت أهمية السياق وأثره في المشترك الصرفي من جهتين:

أولًا: كونه أحد أهم وسائل الترجيح في المشترك الصرفيّ، وتسميته بالقرينة الكبرى، التي تستوعب القرائن الصغرى اللفظية والمقامية والتي ترجِّح بدورها كفَّة معنى على معنى آخر.

ثانيًا: كونه ساحة لتلاقي علمي النحو والصرف، فعلم الصرف محدود ببنية اللفظ، أمَّا علم النَّحو فيحدُّه التركيب الوظيفي للجملة بحسب المعنى، وهو من مجالات السياق؛ لأنَّ السياق يتركَّب من عدَّة سياقات صغيرة، هي سياقات الجُمَل التي يحدث فيها التعدُّد الوظيفيّ الناتجٌ عن الاشتراك الصرفي.

وقد قسَّم الدكتور تمَّام هذه القرائن إلى قسمين في قوله: "الكلام وهو مجلى السياق لا بُدَّ أن يحمل من القرائن المقالية (اللفظية) والمقامية (الحالية) ما يعيّن معنًى واحدًا لكل كلمة"(٢)، وتفصيلها على نحو ما سيأتي.

(١) انظر: البيان في روائع القرآن، تمام حسَّان، ص ٢٢١، ٢٢٢.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٣٩.

## المبحث الثالث

## القرائن المقالية اللفظية

وتتفرَّع إلى قسمين هما: القرائن الصرفية، والقرائن النحوية، وهي على النحو الآتي:

- **أولًا: القرائن الصرفية:**

وهي القرائن التي تصبُّ في صلب موضوعات الصرف وتتمثَّل في البنية الصرفية ومطابقتها لما قبلها في عناصر لغوية كالتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والتعدي واللزوم، إلى غير ذلك.

**١- قرينة الصيغة:**

وتُعدُّ من أهم القرائن اللفظية؛ لأنَّها وثيقة الصلة بالعلاقات الوظيفية السياقية، فبها يتعيَّن نوع اللفظ إن كان من الأسماء أم الأفعال أم الصفات؛ وذلك لاختصاص كل نوع منها بصيغ تخصُّه، كاختصاص بعض الأبواب النحوية بصيغ معينة، كاختصاص الحال والنعت والخبر بالمشتقات -الصفات-، واختصاص المفعول المطلق والتمييز بالجامد، كذلك في اختصاص الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل بالأسماء دون الأفعال، واختصاص بعض الصيغ الفعلية بباب اللازم كفَعُلَ، وانْفَعَلَ، وتبرز أهميتها كذلك في تضمُّنِها للمعاني الصرفية في الصيغ المزيدة التي يحكم استعمالها تعديها أو لزومها، كلزوم صيغ المطاوعة والمبني للمجهول من المتعدي لواحد، وتعدِّي (فَاعَلَ) لدلالتها على المشاركة بين اثنين فأكثر، ودلالة صيغ اللازم المهموزة والمضعفة على التعدية إلى غير ذلك.[١]

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٢١٠، ٢١١.

فمن اختصاص باب نحوي بنوع من الصيغ، اختصاص الخبر بالمشتق في قول أعرابي ينصح أخاه بقوله: "ليكون خوفك **كِفَاءَ** رجائك، وشكرك إزاء النِّعمة عليك"(١).

فلفظ (كِفَاء) إما مصدر جامدٌ للفعل (كافأ)، أو اسم فاعل مشتق بمعنى (مُكَافِئ)، ولأنَّ اللفظ قد وقع خبرًا لكان؛ فقد ترجَّح اسم الفاعل على المصدر؛ لاختصاصه بهذا الموقع.

وكاختصاص التمييز بالمصدر الجامد في لفظي (مُصانعة، وعاقبة) في قول محمد بن صبح –المعروف بابن السِّماك– في الحكمة، قال: "خيرُ الإخوان أقلُّهم **مصانعةً** في النصيحة، وخير الأعمال أحلاها **عاقبةً**، وخير الثناء ما كان على أفواه الأخيار"(٢).

فلفظ (مُصَانَعَة) صالح لمصدر الفعل (صَانَعَ)، ولاسم المفعول المؤنث من الثلاثي المزيد، ولفظ (عَاقِبَة) صالح كذلك للمصدر، واسم الفاعل المؤنث من الثلاثي، وقد تأكدت المصدرية في كليهما؛ لوقوعهما في موضع التمييز.

وينضمّ لقرينة الصيغة الصرفية نوع الأصل الثلاثي –المُشتَقّ منه– من حيث التعدي واللزوم، حيث يُسهم كقرينةٍ لتحديد أحد معاني الصيغ المشتركة بين الأبواب الصرفية كصيغة (فَعِيل) مثلًا، فما كان منها لازمًا كالوصف (كريم)، فهو صفة مشبهة؛ لاشتقاقه من الفعل اللازم (كَرُمَ)، وما كان متعديًا كالوصف (سَمِيع)، فهو صيغة مبالغة؛ لاشتقاقه من الفعل المتعدي (سَمِعَ).(٣)

---

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٢٤٦، ٢٤٧.

(٢) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٩٩.

(٣) انظر: الكتاب، سيبويه، ١/ ١١٠، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي، ١/ ١٤٧، ١٤٨.

وظهرت أهمية الصيغة الصرفية كذلك بما اشتملت عليه من حركات، باعتبارها العامل المتحكِّم في خلق مزيدٍ من الصيغ للفظ الواحد، بالاعتماد على استعمال الحركات والأصوات الطويلة، وما ينشأ عنهما من تحول داخلي في اللفظ والصيغة، يؤدي إلى اتحاد هيئة اللفظ الواحد لمعانٍ متعددة(١)، وذلك يستدعي -أحيانًا- إيراد قرينة من أنفسها للدلالة على الصيغة والمعنى المقصودين، كاتفاق نهايات الجمل النثريَّة مثلًا -السجعات- على صيغة صرفية واحدة؛ لتحديد مشترك صرفي يحتمل صيغتين، ومثاله ما ورد في الجمهرة عن ابن الكلبي عن أبيه أنه قد اجتمع خمس جَوَارٍ من العرب يصفن خيلَ آبائهن، فقالت إحداهن: "فرسُ أبي وَرْدَةٌ، وما وردة؟ ذات كَفَل مُزَحْلَق، ومَتْنٍ أخْلَق، وَجَوْفٍ أَخْوَق، ونَفْس **مَرُوحٍ**، وَعَيْنٍ طَرُوح، وَرِجْلٍ ضَرُوح، ويَدٍ سَبُوح، بُدَاهَتُهَا إِهْذَابٌ، وعَقْبُهَا غِلَابٌ"(٢).

ففي قولها (مَرُوح) مشترك صرفي يحتمل معنيين صرفيين، الأول: اسم مفعول قياسي صيغته (مَفْعُول) من الجذر (ر و ح) وهو في اللسان من قولهم: "أَصَابَتْهُ الرِّيحُ، فَهُوَ مَرُوحٌ... وَغُصْنٌ مَرِيحٌ وَمَرُوحٌ: أَصَابَتْهُ الرِّيحُ، وَكَذَلِكَ مَكَانٌ مَرِيحٌ وَمَرُوحٌ، وَشَجَرَةٌ مَرُوحَةٌ وَمَرِيحَةٌ صَفَقَتْهَا الرِّيحُ فَأَلْقَتْ وَرَقَهَا"(٣)، والتقدير: ونَفْسٍ أصابتها الريح، وأصل اللفظ (مَرْيُوح)، فنقلت الضمة للراء، والتقت واوان ساكنتان فحذفت إحداهما، فأصبح اللفظ (مَرُوح).

---

(١) انظر: القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، ص ٦٩.

(٢) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٢٣٩. أخلق: أملس، أخوق: واسع، طروح: بعيدة موقع النظر، ضروح: دفوع، يريد أنها تضرح الحجارة برجليها إذا عدت، سبوح: كأنها تسبح في عدوها من سرعتها.

(٣) لسان العرب، ابن منظور، مادة (روح)، ٦/ ٢٥٣.

والثاني: أن يكون صيغة مبالغة على صيغة (فَعُول) من الجذر (م ر ح)، جاء في اللسان: "فَرَسٌ مَرُوحٌ وَمِمْرَحٌ وَمِمْرَاحٌ: نَشِيطٌ وَقَدْ أَمْرَحَهُ الْكَلَأُ... الْمَرُوحُ الْخَمْرُ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَمْرَحُ فِي الْإِنَاءِ... وَقَوْسٌ مَرُوحٌ: يَمْرَحُ رَاعُوهَا عَجَبًا إِذَا قَلَّبُوهَا، وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي تَمْرَحُ فِي إِرْسَالِهَا السَّهْمَ"(١)، والتقدير: ونفسٍ مرحة نشيطة.

والراجح أنَّ المعنى المراد هو صيغة المبالغة(٢)؛ بدليل قرينة الصيغة الصرفية في الألفاظ المسجوعة(٣)، حيث اتفقت نهايات الجمل في مجيئها صيغًا للمبالغة على نفس الوزن وهي: (طَرُوح، وضَرُوح، وسَبُوح).

**٢- قرينة المطابقة:**

ويراد بها التوافق بين كلمتين في الجملة؛ لوجود علاقة معنوية بينهما كالتبعيّة في باب التوابع(٤)، والإسناد في باب المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل ونائب الفاعل، والحال وصاحبه(٥).

و"بالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصّة منعزلًا بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال"(٦)، وتعدُّ قرينة المطابقة من القرائن الصرفية ومسرحها الصيغ الصرفية والضمائر(٧) وهي مبنية على ستة محاور:

---

(١) لسان العرب، ابن منظور ، مادة (مرح)، ١٤/ ٤٨.

(٢) وهو ما ذهب إليه صاحب الجمهرة بقوله: "مروح: كثيرة المرح".

(٣) انظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، ٢/ ٢٩٩.

(٤) انظر: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ٢١٨/٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ٨٦/٣، ٨٧.

(٥) انظر: القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، ٨٣- ٨٨.

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٢١٣.

(٧) انظر: المرجع السابق، ص ٢١١.

-المطابقة في العلامة الإعرابية: حيث ذكر د. تمَّام أنَّها: "تكون للأسماء والصفات وللفعل المضارع، فيتطابق بها الاسمان والاسم والصفة والمضارعان المتعاطفان"(١)، وهذه المطابقة بين المتلازمين بعلاقة هي نابعة من التبعية أو من التوافق في الإعراب بين اللفظين، فلا تستقيم في الحال وصاحبه؛ لأنَّ الحال منصوبٌ دائمًا بينما يُعرَب صاحبه على حسب موقعه في الجملة(٢)، ولا تستقيم كذلك في المضاف والمضاف إليه؛ للعلة نفسها، حيث إنَّ المضاف إليه مجرورٌ دائمًا.

وقد اعترض على قول د. تمَّام السابق مَن يرى بأنَّ مفهوم المطابقة في الحركة الإعرابية مخصوص بالتوابع فقط، وبه سميت بذلك الاسم؛ لتوافقها في الإعراب، وأنَّ هذه المطابقة في التوابع مُتَصوَّرة حتى مع وجود الموانع التي تمنع ظهور الحركة الإعرابية، كاعتلال آخر اللفظ وحذف المتبوع، إلى غير ذلك، بعكس المبتدأ والخبر، فيرى أنَّ اتفاق الحركة الإعرابية فيهما ليس منبعه المطابقة، إذ يشغل كل واحد منهما بابًا نحويًّا مختلفًا، وكذلك الفعل والفاعل، فإنَّ الفاعل مرفوع أبدًا، بينما يختلف إعراب الفعل رفعًا ونصبًا وجزمًا، فضلًا عن بنائه في الماضي والأمر والمضارع المتصل بنوني النسوة والتوكيد.(٣)

ويرى آخر أنَّ المطابقة بين المبتدأ والخبر قد تكون قائمة على الإسناد كما في قولنا: زيدٌ حاضرٌ(٤)، وهذا ممكن؛ لأنَّ الخبر لا يتصل بالمبتدأ من حيث الإسناد فقط، بل ومن حيث المعنى أيضًا، فهو متمِّم لمعنى المبتدأ بما يَحسُن السكوت عليه، ويظهر هذا المفهوم في المشترك الصرفي بين الأسماء

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٢١٢.

(٢) انظر: القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، ص ٨٨.

(٣) انظر: قرائن الإعراب والصيغ المطابقة في اللغة العربية، أمل باقر، ص ١٨٥.

(٤) انظر: القرائن اللفظية واسم الإشارة في نهج البلاغة، محمد مناضل عباس، ص ٥.

والأفعال، فأبرز ما تتميز به الأسماء عن الأفعال (التنوين) الذي يدلُّ على تمكُّن اللفظ في الاسمية، كما تتميز الأفعال عن الأسماء بالجزم والبناء على السكون.

ومثال المطابقة بين المبتدأ والخبر في العلامة الإعرابية ما تمثَّل به أكثم بن صيفي فقال: "الحُرُّ **حُرٌّ** وإن مَسَّهُ الضُّرّ"(١)، فلفظ (حُرّ) خارج السياق صالح للوصفية وصيغته (فُعْل) بمعنى: "الْحُرُّ بِالضَّمِّ: نَقِيضُ الْعَبْدِ"(٢)، وصالح كذلك للفعلية –فعل ماضي مبني للمجهول– وصيغته (فُعِلَ) بمعنى: "حَرَّ الْأَرْضَ يَحَرُّهَا حَرًّا: سَوَّاهَا"(٣)، وهو مبني على الفتح، أمَّا في السياق فهو وصف وقع خبرًا؛ لمطابقته للمبتدأ (الحرُّ) في لفظه –وهي قرينة الربط وستأتي– ولمطابقته له في علامته الإعرابية (الضمة)، ولمجيئه مختومًا بالتنوين.

وأمَّا المطابقة في الأفعال المضارعة التي ذكرها د. تمَّام في قوله السابق، فهي الأفعال المضارعة المتعاطفة في حالتي النصب والجزم، والتي يكون العطف فيها على نية إعادة الأداة، فتكون العلامة الإعرابية في المعطوف عليه دليلًا على نوع الفعل المعطوف –المشترك صرفيًّا– وعلامته، أمَّا الأفعال المضارعة في حالة الرفع فيحتمل أن يكون العطف فيها من باب عطف الجمل.(٤)

ومثال تطابقها في العلامة الإعرابية ما قيل عن أم الخير بنت الحريش في خطبتها يوم صفِّين، قالت: "ألا إن أولياء الله استقصروا عمر الدنيا

---

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ١/ ١٣٧.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، مادة (حرر)، ٤/ ٨١.

(٣) لسان العرب، ابن منظور، مادة (حرر)، ٤/ ٨٣.

(٤) انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ٣/ ٦٤٤.

فرفضوها، واستطابوا الآخرة فَسَعَوْا لها، فالله الله أيها الناس، قبل أن تَبْطُلَ الحقوق، و**تعطَّل** الحدود، وتقوى كلمة الشيطان"(١).

فيشترك لفظ الفعل (تعطَّل: تَفَعَّل) بين الفعل الماضي على الصيغة السابقة ، والفعل المضارع الذي صيغته (تَتَفَعَّلُ)، والراجح أنَّ الفعل في السياق مضارع معطوف بالنصب على الفعل (تَبْطُل) المنصوب بأن المصدرية، والذي رجَّح ذلك هو ظهور علامة النصب -الفتحة- على آخر الفعل (تَبْطُلَ)، فاقتضت الواو العاطفة بعد جملته إلى عطف الفعل (تَعَطَّلَ) عليه بالنصب على نية تكرار العامل، والتقدير: قبل أن تَبْطُلَ الحقوق، وقبل أنْ تتعطَّل الحدود.

ومما زاد تأكيد مُضَارعةِ الفعل (تَعَطَّل)، عَطْفُ الفعل المضارع (تَقْوَى: تَفْعَلُ) المنصوب بالفتحة المقدرة للتعذر عليه؛ لذا فهي أفعال مضارعة منصوبة وليست من باب عطف الجُمل؛ لقول عباس حسن: "نصب المضارعين معًا، أو جزمهما معًا بغير تكرار الناصب والجازم قبل الفعل المضارع المعطوف، دليل قاطع على أن العطف عطف فعل وحده بغير مرفوعه على فعل وحده كذلك، وليس عطف جملة على جملة"(٢)، وعلَّل لذلك بقوله: "لأن عطف الجملة الفعلية على الفعلية بغير تكرار أداة النصب أو الجزم يستلزم -حتمًا- أن يكون المضارع المعطوف غير منصوب ولا مجزوم؛ إذ نصبه أو جزمه يوجب أن يكون عطف فعل وحده على فعل كذلك"(٣).

---

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ١/ ٣٧١.

(٢) النحو الوافي، عباس حسن، ٣/ ٦٤٤.

(٣) النحو الوافي، عباس حسن، ٣/ ٦٤٤.

-المطابقة في العدد: ويندرج تحت هذا النوع من المطابقة جميع ما ذكرنا من المتلازمات، حيث "يتطابق الاسم والاسم والصفة والصفة، والاسم والصفة، والضمير المبتدأ وإسناد الفعل الذي في جملة خبره من حيث الإفراد والتثنية والجمع، ثم ما يعود على كل ذلك من الضمائر يكون مطابقًا له في العدد"(١).

ويتطابق كذلك الفعل والفاعل المثنى والجمع عند عدم مراعاة الرتبة، فعند تأخر لفظ الفعل عن لفظ الفاعل، يُسند الفعل إلى ضميرٍ للفاعل يوضِّح عدده فتقول: أخواك قاما، وإخوتك قاموا، أمَّا عند مراعاة الرتبة، فتقول: قام أخواك، وقام إخوتك، فلا مطابقة بينهما في العدد، إلا في لغة (أكلوني البراغيث).(٢)

ومثال ذلك قرينة المطابقة في العدد بين الصفة والموصوف في قول موسى بن المهدي في مشورته على المهدي في حرب خراسان، قال: "لِيَشْدُد المهدي وفَّقه الله أزرَه لهم، ويكتّب كتائبه نحوهم، ولْيَضع الأَمر على أشد ما يَحْضُره فيهم، وليوقِن أنه لا يعطيهم خُطّة يريد بها صلاحهم، إلا كانت دُرْبة إلى فسادهم، وقوة على معصيتهم، وداعية إلى عودتهم، وسببًا لفساد مَنْ بِحَضرتِه من الجنود، ومن ببابه من **الوفود** الذين إنْ أَقَرّهم وتلك العادةَ، وأجراهم على ذلك الأرَب، لم يبرح في فَتْقٍ حادث، وخلافٍ حاضر، لا يصلحُ عليهِ دين، ولا تستقيم به دنيا"(٣).

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٢١٢.

(٢) انظر: القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، ص ٨٣.

(٣) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٦٤.

فلفظ (الوفود) يصلح مصدرًا، أو جمعًا لاسم الفاعل (وَافد)، جاء ذلك في لسان العرب في قولهم: "وَفَدَ عَلَيْهِ وَإِلَيْهِ يَفِدُ وَفْدًا وَوُفُودًا وَوِفَادَةً وَإِفَادَةً، عَلَى الْبَدَلِ: قَدِمَ فَهُوَ وَافِدٌ... وَأَمَّا الْوُفُودُ فَجَمْعُ وَافِدٍ"(١)، وقد جاء في السياق جمعًا؛ لمجيء الاسم الموصول (الذين) الدال على الجماعة صفةً له، فطابقت الصفة الموصوف في العدد.

-المطابقة في النوع: ويُقصَد بها المطابقة في التذكير والتأنيث، و"يكون أساسًا للأسماء والصفات والضمائر (بأنواعها)"(٢)، وهي في الفعل والفاعل واجبة في حالة عدم مراعاة الرتبة فتقول: هندٌ قامت، وزيدٌ قام، وتُستثنى المطابقةِ في الجنس في حال اقتضاء الترتيب عند وجود الفاصل، أو مجيء الفاعل مؤنثًا مجازيًا، أو لكونه من الجموع، وسيأتي مثاله.

-المطابقة في الشخص: ويتمثل في الضمائر التي تتمايز بين التكلُّم والخطاب والغيبة، ويتَّضح ذلك من خلال المقابلة والمقارنة بين الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر المختلفة، وفي الفعل المسند للاسم الظاهر الذي يكون في قوة الضمير الغائب، وفي الجملة الإسمية التي يكون المبتدأ فيها ضميرًا منفصلًا وخبرها جملة فعلية، فلا بُدّ لفعلها أن يطابق من حيث الشخص ما تقدمه من ضمير.(٣)

ومثال المطابقة في النوع والشخص ما ورد في قول حكيم لملك من ملوك العجم: "إما أن تُقيم في ملكك؛ فتعمَل فيه بطاعة ربك، وإما أن تُلقِي عليك أمساحًا، ثم تلحَق بجبل، تعبد فيه ربك. حتى يأتي عليك أجلُك، قال: فمالي إذا أنا فعلت ذلك؟ قال: حياة لا **تموت**، وشباب لا يَهْرَم، وصحة لا

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادة (وفد)، ١٥/ ٢٤٩.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٢١٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ٢١٢.

**تَسْقَم**، وملك جديد لَا يَبْلَى"[١].

ففي الفعلين (تموت، وتسقم) إما أن يكون الفاعل فيهما للمذكر المخاطب وهو (المـــلِك)، أو للمؤنثة الغائبة وهما (الحياة، والصحة)، وقد قطعت قرينة المطابقة بين المبتدأ والخبر في النوع والشخص بأن يكون الفاعـــل المســـتتر للفعلين السابقين تقديره (هي) عائدًا بالترتيب على (الحياة، والصحة)، وهـــو الضمير الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ المفرد، وقد توافقت هذه المطابقة مع المطابقة بينهما في التذكير في الجمل الاسمية الأخرى، المعطوفة على الجمل السابقة، في قوله: (وشباب لا يَهْرَم، وملك جديد لَا يَبْلَى).

-المطابقة في التعيين: ويُقصد بها المطابقة في التعريف والتنكيـــر، ولا يكون ذلك إلا للأسماء، ويندرج تحت قسم التعريف (أل) التي تلحق الصـــفة فهي موصولة بمعنى (الذي)، والصفة الصريحة صلتها، وهي مع ذلك تتطابق بها الأسماء مع الصفات.[٢]

وتبرز قرينة التعيين -غالبًا- في تحديد نوع المشترك الصـــرفي بـــين الأفعال والأسماء، ولا يكون ذلك من خلال التعريف فقط، بـــل مـــن خـــلال التنكير أيضًا المتمثِّل في تنوين التمكين الذي يلحق الأســـماء دون الأفعـــال؛ للدلالة على تمكنِّها في الاسمية.

جاء في الجمهرة أنَّ أحد مقاول حمير سأل ابنيه فقال: " أَخبرنـــي يـــا عمرو عن أبغض الرِّماح إليك. قال: الأَعصل عند الطعان، المـــثلَّم السِّـــنان، الذي إذا هززته انعطف، وإذا طعنت به انقصف. قال: ما تقول يا ربيعة؟ قَال: بئس الرمح ذكر! وغيره أبغض إليَّ منهُ. قَال: وما هـــو؟ قـــال: الضـــعيف

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٢/ ٤٢٥.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٢١٢.

المـــهْزِ؛ اليابسُ **الكَزُّ**، الذي إذا أكرهته انحطم، وإذا طعنت به انقصم"[١].

ومعنى "الْكَزُّ: الَّذِي لَا يَنْبَسِطُ. وَوَجْهٌ كَزٌّ: قَبِيحٌ، كَزَّ يَكُزُّ كَزَازَةً. وَجَمَلٌ كَزٌّ: صُلْبٌ شَدِيدٌ... وَكَزَّ الشَّيْءَ: جَعَلَهُ ضَيِّقًا. وَيُقَالُ لِلشَّيْءِ إِذَا جَعَلْتَهُ ضَيِّقًا: كَزَزْتَهُ، فَهُوَ مَكْزُوزٌ"[٢]، فوردت الصفة (الكزّ) معرفة بأل التعريف –قرينة التعيين–، ومرفوعة بالضمة –قرينة العلامة الإعرابية– وطابقت في ذلك الموصوف وهو (الرمح)، فحكمتا باسمية اللفظ وصيغته (فَعْل)، وانتفى معهما إرادة الفعل الماضي الذي صيغته (فَعَلَ).

ومثال التنكير في خطبة علي ﷺ للقاعدين عن القتال معه، إذ قال لهم: "لقد كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله نَقْتُلُ آباءَنَا وَأَبْنَاءَنَا، وإخوانَنا وأعمامنا، ما يَزِيدنا ذلك إلا إيمانًا وتسليمًا، وَمُضِيًّا على اللَّقَمِ، وصبرًا على مَضَض الألم، وَ**جِدًّا** في جهاد العدو"[٣].

فالمشترك الصرفي (جِدّ) المحتمل للمصدرية وفعل الأمر والفعل الماضي المبني للمجهول على وجه إشمام الكسر طابق ما قبله بالعطف في التنكير وهو قوله (مُضِيًّا وصبرًا)، فحكم ذلك بمصدرية اللفظ، وانتفاء إرادة الأفعال.

-<u>المطابقة في البنية والمعنى الصرفي</u>: وهذا النوع من المطابقة قد ظهر وبرز كقرينة لفظية للمشترك الصرفي من خلال تتبع الظاهرة، والغرض من هذه المطابقة –غالبًا– إمَّا التطريز اللفظي؛ لِمَا في الصيغ الصرفية من نغمة موسيقية تضفي جمالية على الجمل خاصة وعلى النص عامة، أو تأكيد معنى

---

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ١/ ٢٤. الأعصل: الملتوي المعوجّ، والمهز: من مهزه كمنعه بمعنى دفعه.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، مادة (كزز)، ١٣/ ٦١.

(٣) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ١/ ٤٣٧.

ما، أو إيضاحه.

ومن ذلك المطابقة بين المعطوف والمعطوف عليه في قول أعرابي: "الشرٌّ عاجِلُه لذيذ، و**آجِلُه** وَخِيم"(١)، فلفظ (آجل) مشترك صرفيّ بين وزنيّ (أَفْعِل وفَاعِل)؛ ولأنَّ الجملتين متقابلتان (اللذيذ ضدٌّ الوخيم وكلاهما على وزن فَعِيل)، فلفظ (العاجل ضدٌّ الآجل وكلاهما على وزن فَاعِل)، فجزمت المطابقة الموسيقية في صيغ الجمل بأنَّ صيغة المشترك الصرفيّ في السياق هي (فَاعِل).

وقد يكون الغرض كذلك من تطابق لفظين في الصيغة الصرفية هو الإيضاح والتفسير لمبهم، كما في قول عبد الله بن عصام الأشعري لمعاوية عندما طلب البيعة لابنه يزيد، فأجابه قائلًا: "قد هُدِيتَ ليزيدَ في أكمل الأمور، وأفضلِها رأيًا، وأجمعِها رِضًا، فاقطع بيزيد **قالَة** الكلام، ونَخْوَةَ المُبطِل، وشَعَثَ المنافق"(٢).

و(قالة) مشترك صرفيّ، يكون إمَّا: جمعًا لاسم الفاعل (قَائِل)، وأصله (قَوَلَة: فَعَلَة) مثل (كَتَبَة- جمع كَاتِب)، فأُعِلَّت فيه الواو؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما ورد في لسان العرب: "رَجُلٌ قَائِلٌ مِنْ قَوْمٍ قُوَّلٍ وَقُيَّلٍ وَقَالَةٍ... وَكَذَلِكَ قَوَّالٌ وَقَوَّالَةٌ مِنْ قَوْمٍ قَوَّالِينَ وَقَوَلَةٍ، وَتِقْوَلَةٌ وَتِقْوَالَةٌ"(٣).

أو يكون مصدرًا للفعل (قَالَ) كالقول، والقال، والقيل، جيء به للمبالغة، وفي لسان العرب: "الْقَالَةُ الْقَوْلُ الْفَاشِي فِي النَّاسِ"(٤)، وصيغته (فَعْلَة)؛ لقوله:

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٢٥٠.

(٢) المرجع السابق، ٢/ ٢٤٠.

(٣) لسان العرب، ابن منظور، مادة (قول)، ١٢/ ٢٢١

(٤) المرجع السابق، ١٢/ ٢٢٢.

"قَالَ يَقُولُ قَوْلًا وقِيلًا، وقَوْلَةً ومَقَالًا ومَقَالَةً"(١)، وقد قطعت قرينة المطابقة في الصيغة الصرفية بين المعطوف المصدر (نخوة) والمعطوف عليه (قالة) بمصدرية الأخير.

- **ثانياً: القرائن النحوية:**

**١-قرينة الحركة الإعرابية:**

وهي من أكثر القرائن التي اهتمّ بها النحاة، فبحثوا في الإعراب وأسَّسوا له نظرية كاملة سمّوها (نظرية العامل)، تطرَّقوا فيها للحركات ودلالاتها، وللحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدَّر والمحل الإعرابي(٢)، فاشتركت الأسماء والأفعال بين الرفع والنصب، واختصت الأسماء بالجرّ، كما اختصت الأفعال بالجزم، واختصاص بعض الأبواب بعلامة إعرابية أصبحت قرينةً دالَّةً عليها، ففي المشترك الصرفي (تَفَعَّل، وتَفَاعَل) المسندين إلى الضمائر نجد أنَّ الفعل المضارع منهما اختصَّ بالرفع بثبوت النون، فأصبح وجود النون قرينةً على مضارعته؛ لكونه الوحيد الذي يرفع بهذه العلامة.

وظهور العلامة الإعرابية على آخر المشترك الصرفيّ في الأفعال كفيلٌ بتحديد نوعه غالبًا، كما جاء في قول أعرابيّ في امرأة ودّعها للمسير، فقال: "والله ما رأيت دمعة **تَرَقْرَقُ** من عين بِإِثْمِدٍ على ديباجَة خَدّ، أحسن منه عَبْرة أمطرتها عينها، فأعشت بها قلبي"(٣).

(١) لسان العرب، ابن منظور ١٢/ ٢٢١.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٢٠٥.

(٣) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٣٠٠، ٣٠١.

فقوله (تَرَقْرَق) –دون العلامة– يحتمل الفعل الماضي المبني على الفتح، وفعل الأمر المبني على السكون، والفعل المضارع المرفوع بالضمة، فاستُبعِدَت إرادة الفعل الماضي؛ لأنَّ تقدُّم لفظ الفاعل المؤنث (دمعة) على الفعل (تَرَقرق) استحقَّ معه اتصال الفعل بتاء التأنيث الساكنة دلالة على الفاعل المؤنث، وهو ما لم يتحقق في السياق، فحَكَم ذلك مع قرينة الحركة الإعرابية (الضمة) على آخر الفعل بأنَّ الفعل مضارع.

وظهور الحركة الإعرابية كذلك في معمول المشترك الصرفي قرينةٌ لتمييز نوعه في الجمهرة في قول علي ﷺ حين استصرخ الناس، فتقاعدوا عنه، فقام فيهم خطيبًا، فقال: "أصبحتُ والله لا أصدق قولكم، ولا أطمع في نصركم، ولا **أُوعِد** العدوَّ بكم"(١).

فلفظ (أُوعِد) يصلح أن يكون مضارعًا مبنيًّا للمعلوم وصيغته (أُفْعِلُ)، وماضيًا مبنيًّا للمجهول صيغته (أُفْعِلَ، أو فُوعِلَ)، ولكن الحركة الإعرابية – الفتحة– الظاهرة على لفظ (العدوَّ) حكمت بأنَّ الفعل مضارع مبنيًّا للمعلوم؛ لأنَّه نصب مفعولًا به، بينما لو كانت الحركة الإعرابية ضمَّة لقيل بأنَّ الفعل مبني للمجهول؛ لأنه يرفع المفعول نائبًا عن الفاعل.

ومثله في ذلك الاعتداد بقواعد نظرية العامل التي تساهم في ترجيح معنى على آخر دون التأثير على المعنى السياقي، فتعدُّ من القرائن اللفظية؛ لتقديمها الملفوظ على المقدَّر، وعدم التقدير على التقدير، كما جاء في الجمهرة أنَّ جماعة من أهل العراق قالوا لجامع المحاربي عندما خرج على الحجاج: "ما عندك؟ **دَافِع** الله لنا عن نفسك، فقال: وَيْحَكم! عُمُّوه بالخلع كما يَعُمَّكم

(١) المرجع السابق، ١/ ٤٢٦.

بالعداوة، وَدَعُوا التعاديَ ما عاداكم؛ فإذا ظَفِرتم به تراجعتم وتعاقبتم"[١].

فالفعل (دَافَعَ) أصله متعديًا من: "الدَّفْعُ: الْإِزَالَةُ بِقُوَّةٍ. دَفَعَهُ يَدْفَعُهُ دَفْعًا وَدَفَاعًا وَدَافَعَهُ وَدَفَّعَهُ فَانْدَفَعَ وَتَدَفَّعَ وَتَدَافَعَ"[٢]، وقد ورد لازمًا في نصِّ الخطبة فارتفع لفظ الجلالة فاعلًا بالفعل (دافع)، وتعلقت به شبه الجمل (لنا) و(عن نفسك)، والمعنى: حَامَى الله لنا عنك وانتصر لك[٣]، فحرف الجرّ اللام في (لنا) رجَّح معنى الفعل (انتصر).

وقد يتضمَّن في السياق معنى أصله الثلاثي المتعدي (دَفَعَ)، والتقدير: دَفَعَ الله لنا السوءَ عن نفسك، حيث حُذِف المفعول به ؛ للعلم به ، ذكر ابن منظور ذلك بقوله: "دَافَعَ عَنْهُ بِمَعْنَى دَفَعَ، تَقُولُ مِنْهُ: دَفَعَ اللَّهُ عَنْكَ الْمَكْرُوهَ دَفْعًا، وَدَافَعَ اللَّهُ عَنْكَ السُّوءَ دِفَاعًا"[٤]، والقول الأول أرجح؛ لأنَّ عدم التقدير أولى من التقدير.

وقد يتعذَّر التمييز بين المفردات بواسطة العلامة الإعرابية حين يكون الإعراب تقديريًّا أو محليًّا أو بالحذف؛ لأنَّ العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات يتعذر ظهورها لسببٍ ما كانتهاء اللفظ بحرف علة أو البناء إلى غير ذلك مما ورد في النماذج السابقة، فحينها يُنظر إلى القرائن اللفظية والمعنوية الأخرى التي تقطع بأرجحيَّة معنى على معنى آخر.

**٢- قرينة الرتبة**:

وتُمثِّل النظام الذي تُشكِّله الكلمات في السياق، فتتقدم كلمة على أخرى، أو تتأخر عنها بشكل ثابت أو غير ثابت، كتقدُّم العمدة على الفضلة، وتقدُّم

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٢/ ٤٠٧.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، مادة (دفع)، ٥/ ٢٧٤.

(٣) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، ١/ ٧٥٣.

(٤) لسان العرب، ابن منظور، مادة (دفع)، ٥/ ٢٧٤.

المتبوع على التابع.[١]

وقد ذكر سيبويه أنَّ هذا التقديم لا يكون إلا للعناية والاهتمام بالمُقدَّم، فقال: "كأنّهم [إنّما] يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أَعْنَى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"[٢]، وتظهر أهمية الرتبة في المشترك الصرفي في حلولها محل الإعراب في حال انعدامه، فتكون عوضًا عن العلامة الإعرابية، فتسهم في تعيين نوع الألفاظ المقصورة والمنقوصة وإعرابها[٣]، والفصل بين المشترك في التذكير والتأنيث والعدد والتعريف والتنكير، وذلك كإثبات تاء التأنيث في الفعل إذا تأخَّر عن فاعله المؤنث حتى وإن كان مجازيّ التأنيث، وكإفراد الفعل إذا تقدَّم، وتثنيته وجمعه عند تأخُّره وتقدُّم الفاعل المثنى والجمع عليه، وفي تعريف صاحب الحال إذا تقدَّم وتنكيره إذا تأخَّر عن الحال[٤]، كما في قول كُثيّر[٥]:

لميّةَ موحشاً طَلَلُ  يلوحُ كأنّهُ خِلَلُ

وقد قسَّم د. تمَّام الرتبة إلى قسمين[٦]:

-الرتبة المحفوظة: وهي قرينة يتحدَّد معنى الأبواب المرتبة بحسبها، كتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، وتأخُّر البيان عن المبين، والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكد، والبدل عن المبدل، والتمييز عن الفعل ونحوه، وتصدُّر أدوات الشرط، والاستفهام،

(١) انظر: القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، ص ٩٨.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١/ ٣٤.

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٢٠٨.

(٤) انظر: دور الرتبة في الظاهرة النحوية، عزام محمد، ص ١٩٠، ١٩١.

(٥) البيت من بحر الوافر، قائله: كثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦.

(٦) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٢٠٧.

والعرض، والتحضيض، ونحوها، في بداية الجمل إلى غير ذلك.

-الرتبة غير المحفوظة: وهي ما يجوز فيها التقديم والتأخير، كرتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير وما يعود عليه، ورتبة الفاعل والتمييز بعد (نِعْمَ)، ورتبة الحال والفعل المتصرف، ورتبة المفعول به والفعل.

وقد أتت الرتبة كقرينة في خطبة أبي حمزة الشاري حين دخل المدينة، فقال: "نِعْمَ ما ورَّثكم آباؤكم لو حفِظتموه، وبئس ما تُورِّثون أبناءكم إن **تَمَسَّكوا** به"(١).

حيث احتمل الفعل (تمسَّكوا) المضارعة، والمُضيّ، إلا أنَّ الراجح هو الفعل المضارع؛ لأنَّ الهاء في (به) عائدة على إرث المخاطبين في الفعل المضارع (تُورِّثون)؛ وهي المسوِّغ لتقدُّم جملة جواب الشرط؛ حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، والتقدير: وإن تتمسَّكوا بما أنتم عليه، فبئس ما تورثون أبنائكم، ولأنَّ رتبة جواب الشرط محفوظة، فإذا تقدَّم فإنه لم يعد جوابًا للشرط بل دليلًا على حذف جملة جواب الشرط.

**٣- قرينة الربط**:

وهي قرينةٌ لفظيةٌ دالَّة على اتصال أحد المترابطين بالآخر، كالربط بين الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه إلخ.(٢)

وقد ذكر السيوطي عشرة روابط هي: الضمير، والإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه، وإعادته بمعناه، والعموم، والعطف بالفاء السببية، والعطف بالواو،

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٢/ ٤٧٩، ٤٨٠.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٢١٣.

وشرط يشتمل على ضمير مدلولٍ على جوابه بالخبر، وأل النائبة عن الضمير، وكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى.(١)

فمما جاءت فيه قرينة الربط بإعادة اللفظ بمعناه ما جاء في الجمهرة لمَّا ولَّى جعفر بن سليمان أعرابيًّا بعض مياههم فخطبهم يوم الجمعة فقال: "الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، أما بعد: فإن الدنيا دارُ بَلاغ، والآخرة دار قَرار، فخذوا **لِمَقَرِّكم** من مَمَرِّكم"(٢).

فلفظ (مَقَرّ) يحتمل معنى المصدر الميميّ، واسمي المكان والزمان، والمعنى المراد في (مَقَرّ) هو اسم المكان؛ لأنَّه قد جاء إعادةً للفظ (دار قرار) بمعناه المرادف له على صيغة (مَفْعَل)، فربط ذلك بين الجملتين في المعنى.

ومثال الضمير الرابط ما ورد في ردِّ معاوية على عبيد الله بن زياد بن أبيه، قال: "أراك تحمَد من أبيك جِدًّا و**جُسورًا** هما أوفَيَا به على شَرَف التَّقَحُّم، وغَبْطِ النعمة، فدَعْهما فقد أذكرْتَنا منه ما زهَّدَنا فِيك مِن بَعْدِه"(٣).

ولفظ (جُسُور) يحتمل المصدر من جَسَرَ بمعنى الإقدام: "جَسَرَ يَجْسُرُ جُسُورًا وَجَسَارَةً: مَضَى وَنَفَذَ"(٤)، ويحتمل جمع التكسير لاسم الجنس: "الْجَسْرُ وَالْجِسْرُ: لُغَتَانِ، وَهُوَ الْقَنْطَرَةُ وَنَحْوُهُ مِمَّا يُعْبَرُ عَلَيْهِ، وَالْجَمْعُ الْقَلِيلُ أَجْسُرٌ...

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ٢/ ١١٧ – ١١٩.

(٢) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٢٤٣.

(٣) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٢/ ٢٨٤. وذكر صاحب الجمهرة أنَّ معنى الجسور: هو الجسارة، فرجَّح بذلك المصدر، وتقحَّمت به دابته: ندت به وربما طوحت به في وهدة أو وقصت به، والقحمة كغرقة: الورطة والمهلكة، والمراد التعرض للهلاك.

(٤) لسان العرب، ابن منظور، مادة (جسر)، ٣/ ١٤٦.

وَالْكَثِيرُ جُسُورٌ"[١]، فعود الضمير يقتضي أن يطابق ما قبله في العدد والنوع والشخص، والضمير (هما) دالٌّ على اثنين، فيعرف أنَّ كل واحد من الاسمين الظاهرين المقصودين بالضمير مفرد في نفسه وغير دالٍّ على جمع، فرجَّح ذلك مصدرية لفظ (جُسُور)، ولو كان جمعَ تكسيرٍ لعبَّر عنه بالضمير (هي)؛ لأنَّنا نقول: هذه جسور، وهي جسور.

## ٤- قرينة التضامّ:

"وهو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى، واستدعاؤها إياها"[٢]، ويترتب عليه أمران: "أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرًا آخر فيسمِّى التضام هنا "التلازم"، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمِّى هذا "التنافي""[٣].

-فالتضامّ التلازمي: يتلخَّص في الذكر، والحذف، والاستتار، فيُذكر الفاعل اختيارًا مع بعض الأفعال الماضية ؛ لدلالة القرائن عليه عند الاستتار ، أمَّا في الفعل المضارع ، فإذا استتر ضمير الفاعل فيه، فإنَّ حروف المضارعة تعدُّ أهم قرائن تقديره، فالذِّكر يتحقَّق بالافتقار، وذلك كاحتياج حرف الجرّ إلى اسم مجرور، وحاجة حروف العطف إلى معطوف، وحاجة النواصب والجوازم للأفعال المضارعة، وقد يكون الذكر للإيضاح، وذلك إذا لم تُعِن القرائن الأخرى على تقدير المبهم، أمَّا الحذف فلا يكون إلا بقرينة لفظية دالة على المحذوف كالاستلزام وسبق الذكر، ومن أمثلته حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[٤]، وحذف جملة جواب الشرط إذا تقدَّم لفظها

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادة (جسر)، ٣/ ١٤٦.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ١٨٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١٧.

(٤) سورة يوسف، آية: ٨٢.

على أداة الشرط، إلى غير ذلك.

-التضام عن طريق التنافي: وهو عكس التضامّ وإنَّما أُدرِجَ تحته؛ لأنَّه قسيمٌ للتلازم، وهو قرينة سلبية يمكن بواسطتها استبعاد أحد المعاني المحتملة بوجود الآخر أو بوجود شيء يختصُّ به، فإذا وجدنا (أل) والتنوين استبعدنا معنى الإضافة، والأفعال، وتُستبعد الثانية أيضًا بوجود حروف الجرّ، وإذا وجدنا النواصب والجوازم استبعدنا الاسم والوصف؛ لاختصاص الفعل المضارع بها.(١)

ومن ذلك المقابلة بين صور الأفعال لتعيين أحدها بنفي الآخر بقرينة (٢)، وذلك في قول عائشة ﵂ في الانتصار لأبيها، قالت: "لله دَرُّ أُمّ حملت به، ودَرَّت عليه، لقد أوحدت به، ففنّخ الكفرة، وديَّخها، وشرد الشرك شَذَرَ مَذَرَ، وبَعج الأرض وبَخَعها، فقاءَت أُكُلَهَا ولفظت خَبْأها، تَرأَمه وَيَصْدِفُ عنها، **وتَصَدَّى** له ويأباها، ثم وزع فيها فيئها، وودَّعها كما صحبها"(٣).

فالفعل (تَصَدَّى) يشترك في صورته في الدلالة على الفعل المضارع وصيغته (تَتَفَعَّلُ)، والفعل الماضي وصيغته (تَفَعَّلَ) الذي فاعله مذكر غائب؛ ولكن قرينة التضامّ عن طريق التلازم والتنافي قضيا بعدم وجود اشتراك، فحكما بأنَّ الفعل مضارع؛ لسببين:

-الأول: أنَّ الأصل في الأفعال جميعًا أنَّه إذا تقدَّم عليها لفظ الفاعل، استتر فيها ضمير يعود على ذلك الفاعل، وهو تضامّ تلازميّ، وإذا كان هذا الفاعل مؤنثًا حقيقيًّا أم مجازيًّا، وجب اتصال الفعل الماضي (خاصةً) بالتاء في

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ٢١٧ – ٢٢١.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢١٧، ٢١٨.

(٣) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ١/ ٢٠٩.

آخره، حيث إنَّ الفاعل (الأرض) مؤنث مجازي فالأصل لو كان الفعل ماضيًا أن تقول (تصدَّت) وليس (تَصَدَّى) وهو ما لم يتحقق هنا، على خلاف الفعل المضارع فالتاء التي في أوله تكفي للدلالة على تأنيث الفاعل وهو تضامّ عن طريق التنافي.

-الثاني: وجود الهاء في (له) وهي متعلَّق الفعل في قوله (تصدَّى لـه)، والتي جاءت للمفعول به المذكر، قطع بأنَّ الفاعل مؤنث وتقديره (هي)، فانتفى كذلك الفعل الماضي ذو الفاعل المذكر، وترجَّح الفعل المضارع.

**٥- قرينة الأداة**:

وهي قرينة لفظية تؤدي معنى التعليق كما ذكر د. تمَّام[١]، فتأتي الأداة للربط بين الأجزاء المختلفة من الجملة، كالحروف والأسماء، أو الحروف والأفعال، أو الأسماء والأفعال، وقد قسَّمها إلى قسمين:

– الأداة الأصلية: وهي حروف المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف إلى غير ذلك.

– الأداة المحولة، وأدرج فيها (الظروف) التي تُستعمل في تعليق جمل الاستفهام والشرط، وبعض (الأسماء المبهمة) في تعليق الجمل مثل: كم وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط، وبعض (الأفعال التامة) المحوَّلة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وبعض (الضمائر) كمَنْ، وما، وأي، والتي نُقِلَت إلى معاني الشرط، والاستفهام، والمصدرية، والظرفية، والتعجب... إلخ.

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ١٢٣.

وتتَّصل الأدوات التي تتصدَّر الجمل بقرينة الرتبة، والبعض الآخر يتَّصل بالتضامّ كحروف الجرّ التي تدخل على الأسماء خاصة فتجرُّها.[١]

وعلاقة الفعلِ اللازم ونحوه بمتعلَّقه المذكور يُعدُّ من التضامّ كذلك، ويرتبط بالأداة من خلال تعديه بحرف الجر المناسب له، فتكون فيه الأداة قرينة على معنى الفعل المشترك، كما في قول الأصمعي عندما سمع أعرابيًّا يعِظ رجلًا، قال له: "وَيْحَك! إن فلانًا وإن **ضحِك إليك**، فإنه يضحك منك، ولئن أظهر الشفقة عليك، إن عقاربه لَتَسْرِي إليك، فإن لم تتخذه عدوّا في علانيتك، فلا تجعلْه صديقًا في سريرتك"[٢].

فالفعل (ضحك) يتعدَّى بحرفي الجر (الباء ومِن)، ولا يتعدى بحرف الجر (إلى)[٣]، فدلَّ حرف الجرّ المستخدم في السياق على تضمُّن الفعل (ضحك) معنى فعل آخر هو (تَقَرَّبَ)، والتقدير: تقرَّب إليك ضاحكًا.

ومن ذلك أيضًا في الوصف، ارتباط (أَفْعَل) التفضيل بمن الجارة كما جاء في قول الحجَّاج لأهل الشام: "لأَزْوَاجُكم أطيبُ من المسك، ولَأَبنائكم **آنَسُ** بالقلب من الولد"[٤].

فلفظ (آنَس) يأتي فعلًا ماضيًا على وزن (فَاعَلَ)، أو فعلًا مضارعًا على وزن (أَفْعَلُ)، أو اسمًا للتفضيل على وزن (أَفْعَل)، وقرينة تضامِّ اسم التفضيل (آنَس) بمن الجارة، والعلامة الإعرابية (الضمَّة)، قطعتا باسميَّة اللفظ للتفضيل، وأكَّد على ذلك مطابقة جملة الشاهد لجملة (أزواجكم أطيب من

(١) انظر: المرجع السابق، ص ١٢٥، ١٢٦.

(٢) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٢٤٨.

(٣) انظر: مختار الصحاح، للرازي، مادة (ض ح ك)، ص ١٨٢، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (ضحك)، ٩/ ١٩، ٢٠، والمصباح المنير، للفيومي، مادة (ض ح ك)، ٢/ ٣٥٨.

(٤) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٢/ ٢٩٥.

المسك) في معنى المفاضلة، كلّ ذلك رجَّح اسم التفضيل.

ونجد أنَّ حروف الجرّ والظروف تأتي قرينة لتحديد أسماء المكان والزمان؛ لاختصاص بعض هذه الأدوات بهذه المعاني، كدلالة (مِن) على ابتداء الغاية، ودلالة (حتى، وإلى) على انتهائها، و(مُذْ، ومنذ، وإذا) على الزمان(١)، وتخصيص الزمن النحوي للفعل والوصف بواسطة الأسماء ونحوها مما يُنْقَل إلى الاستعمال الظرفيّ، بدلالته على أوقات؛ كالآن واليوم وغدًا وبعد سنة ومنذ يومين وأمس، أو بواسطة الدلالة على الاقتران الزماني بين حدثين –كفعل الشرط وجوابه– مدلول عليهما بعنصرين مختلفين في الجملة، وذلك بواسطة الظروف الزمانية نفسها، وهي: إذ وإذا وإذًا ومتى وأيان.(٢)

فمثال ما كان حرف الجرِّ فيه قرينة على اسم المكان ما جاء في خطبة سعيد بن أحمد المقري التي ضمَّنها سور القرآن، فقال: "ارتقى نجم محمد صلى الله عليه وسلم، ... إلى أن أُعيد في الحشر بأحسن **مَقِيلا** امتحنه في صفّ الأنبياء وصلَّى بهم إمامًا"(٣).

فالأداة وهي حرف الجرّ في قوله (في صفّ الأنبياء) حكمت بأنَّ اللفظ المشترك (مقيلًا) اسم مكان.

ومثال الظرف في أمثال أكثم بن صيفيّ قوله: "تَبَارُّوا فإن البَرَّ يَنْمِي عليه الْعَدَد وكُفُّوا ألسنتكم فإن **مقتل** الرجل بين فَكَّيْهِ"(٤)، فإنَّ الظرف (بين) رجَّح اسم المكان في المشترك الصرفي (مَقْتَل) المحتمل لاسمي المكان

(١) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ٢/ ١٧٨، ٢٢٥، ٤١٤، ٤٢٣، ٤٦٠.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٢٥٧.

(٣) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٢٢٣.

(٤) المرجع السابق، ١/ ١٣٠.

والزمان والمصدر الميميّ.

والحروف المختصة بالأسماء مثل: أل التعريف، والحروف الناسخة نحو: (أنَّ) الثقيلة الناسخة التي تدخل على الأسماء فقط، قضت بمصدرية (طلب) المشترك بين الأسماء والأفعال في قول عليّ ▽ لأهل النهروان: "ألم تعلموا أني نَهَيتكم عن الحُكُومة، وأخبرتكم أن **طلبَ** القوم إياها منكم دَهْن ومكيدة لكم؟"[١]، وذلك بعد احتمال صورة اللفظ –خارج السياق– أن يكون فعلًا ماضيًا، خصوصًا وأنَّ العلامة الإعرابية للفظ وافقت علامة بناء الفعل الماضي.

وكذلك الأدوات المختصَّة بالأفعال، والتي تُحوِّل الزمن السياقي للأفعال، ومنها: قد، ولم، ولما، ولن، ولا، وما، والسين، وسوف، وكان، وما زال، وظل، وكاد، وطفق.[٢]

مثل (لم) الجازمة التي تدخل على الفعل المضارع خاصةً دون بقية الأفعال، فلفظ الفعل (تَزَوَّج) مشترِكٌ بين الماضي والمضارع والأمر، إلا أنَّه في وصية الأوس بن حارثة لابنه مالك عندما قال له قومه: "قد كنا نأْمرك بالتزويج في شبابك؛ فلم **تَزَوَّجْ** حتى حضرك الموت"[٣]، قد جاء مضارعًا صيغته (تَتَفَعَّلُ)؛ لدخول (لم) الجازمة عليه، والتي صرفت زمنه النحوي إلى المُضيّ[٤]، والتقدير: فلم تَتَزَوَّجْ حتى حضرك الموت.

---

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت ، ١/ ٤١٢.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٢٥٧.

(٣) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ١/ ١١٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ١/ ٣٢.

**٦- قرينة التناصّ**:

وهي قرينة لفظية برزت في خطب الجمهرة، ويُقصَد بها: "الاستشهاد بالنص؛ أي: الطرق التي يستعملها الناس في الانتفاع بالنصوص المشهورة، أو في الإحالة إليها"(١)، وموضوعها: "العوامل التي تجعل استغلال أحد النصوص معتمدًا على معرفة نص سابق أو أكثر من النصوص التي تعرف عليها مستقبل النص في الماضي"(٢)، ويحتاج مستقبل النصّ لكي يفهمه إلى "قدر من الألفة مع نصوص سابقة"(٣)، ومصطلح التناصّ يشمل "الأشكال التي يتخذها التفاعل بين النصوص، ... والاقتباس، والتضمين"(٤).

ومثاله في الخطب التي عنونت في الجمهرة بعبارة (ضمَّنها قائلوها سور القرآن)، ومنهم سعيد بن أحمد المقري الذي قال: "كم من مدَّثِّر يوم القيامة شفقةً على الإنسان إذا أرسل مُرْسَلات الدمع، فعمّ يتساءلون أهل الكتاب، وما تقبل من نازعات المشركين إذا عَبَس عليهم مالك وتولَّاهم بالعذاب، وكُوِّرت الشمس وانفطرت السماء، وكَانَتِ الجِبَالُ كَثِيبًا **مَهِيلًا**"(٥).

فلفظ (مَهِيل) يحتمل أن يكون صفة مشبهة من مادة (م ه ل) وصيغته (فَعِيل)، ومعناه في مادته في لسان العرب: "الْمَهِيلُ الَّذِي يُحَرَّكُ أَسْفَلُهُ فَيَنْهَالُ عَلَيْهِ مِنْ أَعْلَاهُ... وَالْمُهْلُ: مَا يَتَحَاتُّ عَنِ الْخُبْزَةِ مِنَ الرَّمَادِ وَنَحْوِهِ إِذَا أُخْرِجَتْ مِنَ الْمَلَّةِ"(٦)، ويحتمل كذلك اسم المفعول من مادة (ه ي ل) وصيغته (مَفْعُول)

---

(١) مدخل إلى علم النص، إلهام أبو غزالة، وآخرون، ص ٢٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٣٨.

(٥) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٢٢٣.

(٦) لسان العرب، ابن منظور، مادة (مهل)، ١٤/ ١٤٤.

ثم أصبح وزنه بعد التغييرات الصرفية في اللفظ (مَفِيل) أو (مَفِعْل)، ومعناه: "الْهَيْلُ وَالْهَائِلُ مِنَ الرَّمْلِ: الَّذِي لَا يُثْبِتُ مَكَانَهُ حَتَّى يَنْهَالَ فَيَسْقُطُ"(١).

ونصُّ الجمهرة مبنيٌّ على قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ (٢)، والراجح فيه هو اسم المفعول؛ لقول أبي حيَّان في تفسير الآية: "كَثِيباً: أَيْ رَمْلًا مُجْتَمِعًا، مَهِيلًا: أَيْ رَخْوًا لَيِّنًا. قِيلَ: وَيُقَالُ: مَهِيلٌ وَمَهْيُولٌ، وَكَيْلٌ وَمَكْيُولٌ، وَمَدِينٌ وَمَدْيُونٌ، الْإِتْمَامُ فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ لُغَةُ تَمِيمٍ، وَالْحَذْفُ لِأَكْثَرِ الْعَرَبِ"(٣).

(١) لسان العرب، ابن منظور ، مادة (هيل)، ١٥/ ١٢٤.

(٢) سورة المزمّل، آية: ١٤.

(٣) البحر المحيط في التفسير، أبو حيَّان الأندلسي، ١٠/ ٣١٧.

## المبحث الرابع

## القرائن المقامية المعنوية

وهي العلاقات المعنوية التي تترابط بها مجموعة الألفاظ ذات المعاني الخاصة في السياق فيتبين بها المعنى المراد(١)، وتنقسم إلى قسمين: القرائن المعنوية اللغوية، والقرائن المعنوية المقامية والحالية.

- **أولًا: القرائن المعنوية اللغوية**:

وهي العلاقات المعنوية التي لها أصل في اللغة كالإسناد، والتبعيَّة، والتخصيص، والتعدية، والغائيَّة، والمعيَّة، والظرفيَّة، والنبر والتنغيم وغيرها، وهذه العلاقات تتضافر -غالبًا- مع قرينة لفظية لتحديد المقصود، وجميع هذه القرائن المذكورة تعدُّ قرائن نحوية، ما عدا النبر والتنغيم فهي قرائن صوتية(٢). وقد نتج من خلال النماذج التي احتواها البحث قرائن معنوية تنطوي تحت الجانب الصرفيّ، وأوردها النحاة أمثال الزمخشري في المفصَّل، وابن مالك في شرح الكافية، وابن الحاجب في كتابيه الكافية والأمالي، ولم أُولي القرائن النحوية اهتمامًا بالدراسة؛ لبروز هذه القرائن مع نظيراتها من القرائن اللفظية، فظهر الإسناد في المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل مع قرائن الربط والتضامّ والرتبة، وظهرت التبعية مع قرينة المطابقة اللفظية بين التوابع المعروفة، وظهرت كذلك الغائية والظرفية مع قرينة الأداة، أمَّا النبر والتنغيم والقرائن الصرفية المعنوية فسنتناولها فيما يأتي.

---

(١) انظر: القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، ص ١٣٣.

(٢) انظر: كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ١٩١ -٢٠٤.

**١- القرائن الصرفية:**

**- قرينتا الحدوث، والثبوت:**

وهي دلالتان يُنظر إليهما عندما تتداخل الصفة المشبهة مع اسم الفاعل في الصورة وأصل الاشتقاق، فيكون الفعل المشتق منهما واحدًا، قال الزمخشري في الصفة المشبهة: "هي تدل على معنى ثابت فإن قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن أو غدًا، وكارم وطائل"(١)، وكما في (فَعِلَ وفَعُلَ) اللازمين، فإن لفظ اسم الفاعل والصفة المشبهة منهما واحد، وهو سماعي في الأول، قياسي في الثانية؛ لقياس اشتقاقها من اللازم، تقول مثلًا: (زيدٌ رجلٌ شَريفُ النسبِ)، فلفظ (شريف) هنا صفة مشبهة؛ لثبوتها في الموصوف، وتقول: (زيدٌ شريفٌ على قومه) أي يَشرُفُ عليهم، فهو اسم فاعل؛ لدلالته على الحدوث.

وهو فيما زاد عن الثلاثي أكثر وأوضح، فتقول (زيدٌ مُنْطَلِقٌ إلى عمله) حيث إنَّ (مُنْطلق) هنا جاءت اسم فاعل؛ لدلالتها على الحدوث وهو الانطلاق إلى العمل، وتقول في (زيدٌ مُنْطَلِقُ اللسان والعزيمة) إنَّ (منطلق) هنا وقعت صفة مشبهة؛ لدلالتها على صفتين دائمتين هي طلاقة اللسان والإقدام.

وكما تتداخل الصفة المشبهة مع اسم الفاعل، فهي تتداخل كذلك مع اسم المفعول، ويحكم استعمال اللفظ بأرجحية أحد هذين المعنيين، فنجد أنَّ ما دلَّ دلالة واضحة على الحدوث يكون اسم فاعل أو اسم مفعول، وما دلَّ على الثبوت والاستمرارية يكون صفة مشبهة، ومثال ذلك ما جاء في غزل أعرابي بنِسْوَةٍ خَرَجْنَ متنزهات فقال: " كم **أسيرٍ** لهن وكم مُطْلَقٍ"(٢).

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص ٢٩٣.

(٢) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٢٩٩.

فلفظ (أسير) يحتمل الصفة المشبهة واسم المفعول وكلاهما صيغته (فَعِيل)، ولكن اللفظ في السياق أُرِيد به الحدوث، والتقدير: وكم مَأْسُور لهن وكم مُطْلَق، فتعاضدت قرينة الحدوث مع قرينة العطف في (مُطْلَق) للدلالة على اسم المفعول.

ونمثل أيضًا بما ورد في قول الكفعميّ عن النبي صلى الله عليه وسلم: "هو البلد **الأمين** وشمس الليل والضحى المخصوص بانشراح الصدر"(١).

فلفظ (الأمين) يصلح صفة مشبهة واسم فاعل، وصيغة مبالغة، واسم مفعول، وبالنظر لهذه المعاني نجد أنَّ صيغة المبالغة تشتقُّ من المتعدي المعلوم واسم المفعول من المبني للمجهول؛ لذلك استُبْعِد احتمالهما في السياق، أمَّا الصفة المشبهة واسم الفاعل فإنهما يشتقان من اللازم، ولترجيح أحدهما كان لا بدَّ من الرجوع إلى دلالة اللفظ المستخدم في السياق، فظهر أنَّ لفظ (الأمين) لم يستخدم في السياق للحدوث، وإنما للدلالة على ثبوت صفة الأمن في البلد وملازمتها له؛ لذلك ترجَّح معنى الصفة المشبهة .

- **قرينتا المفاضلة والتكثير**:

حيث ترجِّح الأولى اسم التفضيل، وتُرجِّح الثانية صيغة المبالغة، وتبرز الحاجة إلى هاتين القرينتين عند تداخل صيغة (أَفْعَل) التي للصفة المشبهة واسم الفاعل وصيغة المبالغة بأفعل التفضيل، كما جاء في قول عبد الله بن عبد الحجر بن عبد المدان عندما سأله معاوية بن أبي سفيان عن قومه فقال له: "كيف علمك بقومك؟ قال: كعلمي بنفسي، ...، قال: فما تقول في رَهَاء؟ قال: يُنَهْنِهون عادية الفوارس، ويَرِدُون الموتَ وِرْدَ الخَوَامِس قال: أنت **أعلم** بقومك"(٢).

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ، ٣/ ٢٢٥.

(٢) المرجع السابق، ٢/ ٣٨٩، ٣٩٠.

فيحتمل السياق أن تكون (أعلم) اسم تفضيل قياسيًّا على تقدير حذف (من) والمفضل عليه، والتقدير: أنت أعلم مني بقومك أو من غيرك، فيرفع فاعلًا ضميرًا مستترًا.

ويحتمل أن تكون (أعلم) اسم فاعل ومنه قوله تعالى: ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾[1]، يقول ابن عقيل إنه بمعنى: "ربكم عالم بكم"[2]، فيرفع فاعلًا مستترًا تقديره (هو)، وتعلقت به شبه الجملة (بكم).

وقد تكون من (أعلم) بمعنى (عليم) الصفة المشبهة أو صيغة المبالغة، والتقدير: أنت عليم بقومك، فترفع الصفة فاعلًا مستترًا، ولا عمل لصيغة المبالغة سوى تعلُّق شبه الجملة بها.

والأرجح أنَّ المراد بأعلم هو صيغة المبالغة بمعنى عليم؛ لأنَّ اللفظ دالٌّ على التكثير والمبالغة، والتقدير: أنت كثير العلم بقومك، واستُبْعِدَ اسم التفضيل؛ لانتفاء دلالة المفاضلة في السياق.

– ومما جاءت دلالة التفضيل فيه قرينة معنوية قول طاهر بن الحسين في وصيته لابنه عبد الله لما ولّاه المأمون الرقة ومصر وما بينهما، قال: "لتكن المباشرةُ لأمور الأولياء، والحِيْاطَةُ للرعيّة، والنظر في حوائجهم وَحَمْلُ مَئوناتهم، آثَرَ عندك مما سوى ذلك، فإنه **أقومُ** للدين، وأحيا للسنة"[3].

فكلمة (أَقْوَم) إما أن تكون اسم تفضيل قياسيًّا من قَامَ: "وَفُلَانٌ أَقْوَمُ كَلَامًا مِنْ فُلَانٍ، أَيْ: أَعْدَلُ كَلَامًا"[4]، أو من ""أقام" الرباعي المتعدِّي؛ لكنه حَذَف

(١) سورة الإسراء، آية: ٥٤.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ٣/ ٨٣.

(٣) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ١٣٦، ١٣٧.

(٤) لسان العرب، ابن منظور، مادة (قوم)، ١٢/ ٢٢٨.

الهمزةَ الزائدة، ثم أتى بهمزةِ أَفْعل"[١]، وهو في السياق على تقدير حذف (من) والمفضل عليه والتقدير: فإنه أقومُ للدين مما سواه، وأحيا للسنة. فيرفع حينئذٍ فاعلًا مستترًا تقديره (هو) .

أو هي صفة مشبهة على وزن (أَفْعَل) بمعنى (فَعِيل) أَقْوَم بمعنى قَوِيم، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾[٢]: "أي إلى التي ﴿هِىَ أَقْوَمُ ﴾، أي: أعدل وأرشد وأصوب؛ من قولهم: رمح قويم وقوام، أي مستقيم"[٣]، وفيها يقول أبو حيان: "وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى أَنَّ ﴿أَقْوَمُ﴾ هُنَا لَا يُرَادُ بِهَا التَّفْضِيلُ إِذْ لَا مُشَارَكَةَ بَيْنَ الطَّرِيقَةِ الَّتِي يُرْشِدُ إِلَيْهَا الْقُرْآنُ وَطَرِيقَةٍ غَيْرِهَا، وَفُضِّلَتْ هَذِهِ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا الْمَعْنَى الَّتِي هِيَ قَيِّمَةٌ أَيْ مُسْتَقِيمَةٌ كَمَا قَالَ: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ و ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴾ أَيْ مُسْتَقِيمَةُ الطَّرِيقَةِ، قَائِمَةٌ بِمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ"(٤)، وهي في السياق يُراد بها (قويم) على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه والمعنى: فإنه طريقٌ قويمٌ للدين، أي: مستقيم، فحذف الموصوف (طريق) وأقيمت الصفة (قويم) مقامه، ونابت عنها (أقوم) فترفع فاعلًا مستترًا تقديره (هو).

والمعنى الأرجح هو اسم التفضيل؛ لأن الدلالة السياقية يبرز فيها معنى المفاضلة بالإضافة إلى ورود اسم التفضيل (آثَر) قبله، أما قوله (أحيا للسنة) فهو معدول به؛ لعدم التفاوت، والتقدير: (أكثر إحياءً للسنة من غيره).

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ٢/ ٦٧١.

(٢) سورة الإسراء، آية: ٩.

(٣) التفسير البسيط، الواحدي، ١٣/ ٢٦٩.

(٤) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ٧/ ١٨.

- **قرينة المجهول**:

ونلمح هذه الدلالة لدى الزمخشري[١] في تعبيره عن ذلك بعبارة (الاستغناء عن الفاعل)، وعلَّل ابن يعيش[٢] هذا الاستغناء بأمور عدة إمَّا للخَوْفُ على الفاعل، نحو قولك: "قُتل زيد"، أو لجلالته والجهل به، نحو قولك: "قُطع اللص"، و "قُتل القاتل"، أو لدَناءته، نحو قولك: "كُنس السُّوق"، أو إيجازًا واختصارًا، كأن يكون غرض المتكلم الإخبار عن المفعول لا غير.

وقد لاحظ السيوطي[٣] هذه الدلالة أيضًا في نيابة صيغة (فَاعِل) عن (مفْعُول)، نحو: سرٌّ كاتم أي مكتوم، وماء دافق أي: مَدفوق، وعيشة راضية أي: مرْضيّ بها، وحرَم آمن أي: مأمون فيه، وظهرت كذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[٤] أي: مُخَلَّدًا[٥]، لأنَّ الموصوف في كل هذه الأمثلة عاجز عن القيام بالحدث وبالتالي فإنَّ فاعل الحدث ساقط مجهول، والوصف دالٌّ على من وقع عليه الحدث.

وتُرَجِّحُ هذه الدلالة في المشترك الصرفيّ بين الأفعال الفعل المبني للمجهول، وفي الأسماء اسم المفعول[٦]، ومثاله في خطبة وعظية للسان الدين بن الخطيب حين قال: "إلهي دُلُّنا من حَيرةٍ يَضِلُّ فيها -إلا إن هَدَيْتَ- الدليلُ، وأَجِرْنَا من غَمْرة وكيف -إلا بإغاثتك- السبيلُ، نفوسٌ صَدِئ من مَرِّ الأزمان

(١) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص ٣٤٣.

(٢) انظر: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ٤/ ٣٠٦، ٣٠٧.

(٣) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ١/ ٣٣٥.

(٤) سورة النساء، آية: ١٤.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٢/ ٢٧.

(٦) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ٣/ ٦٥، ٦٦.

منها **الصَّقِيلُ**، ونَبَا بِجُنُوبها عن الحقِّ **المَقِيلُ** –وآذان أنهضها القول الثقيل، وعَثَرات لا يقبلها إلا أنت يا مُقِيل العثرات يا مُقيل، أنت حَسْبُنَا ونعم الوكيل"(١).

فلفظي(الصقيل، والمقيل) هي أسماء مفعول بمعنى: المصقول(٢)، والمقُيول(٣)، ولا يوجد قرينة في السياق تدلُّ على ذلك إلا دلالة الفاعل المجهول، فالمصقول هو السيف ولا يُصقل بنفسه، والحقّ المقيل إمَّا بمعنى المتروك والمنسيّ أو بمعنى المـَقُول من (القول) وفي كليهما يحتاج الموصوف وهو (الحقّ) لفاعلٍ قام بالحدث، فهذه الدلالة منعت لفظ (المقيل) من أن يخرج إلى معنى آخر كاسمي المكان والزمان أو المصدر الميميّ.

- **معاني صيغ الزوائد**:

وتكون قرينةً حين تختصُّ بعض صيغها بدلالة خاصَّة بها دون غيرها من الصيغ الأخرى، فترجِّح لها عملًا نحويًّا معيَّنًا، فحينما يُقال إنَّ: (فَاعَلَ) جاء بمعنى (أَفْعَل)؛ فهذا لأنَّه أتى على أحد معانيه التي يختصُّ بها أو يغلُب مجيئه عليها، كاختصاصه بالاستحقاق وغلبته في التعدِّي، أو مجيء (أَفْعَل) بمعنى (اسْتَفْعَلَ) للطلب كما في (أعتَبَ).

ومثال ذلك اشتراك الفعل اللازم (ارْتَقَى: افْتَعَلَ) بين التعدي واللزوم؛ لأنَّه جاء بمعنى (فَعِلَ) المشترك بينهما، حيث جاء في خطبة سعيد بن أحمد المَقّرِي قوله: "بِـ "ق" القدرة قُتِّل الخراصون تقتيلا، كلّم موسى على جبل الطور، **فارتقى** نجم محمد –صلى الله عليه وسلم– فاقتربت بطاعته مبادئ

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٢٠٨.

(٢) انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (صقل)، ٨/ ٢٦٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، مادة (قيل)، ١٢/ ٢٣٧. من (قِيلَ) المبني للمجهول بمعنى القيلولة: وهي نوم الظهيرة، وبمعنى: فسخ وترك، وبمعنى: القول.

السرور"[١].

والفعل (ارتقى) في لسان العرب لازم، يقول ابن منظور: "وَرَقِيَ إِلَى الشَّيْءِ رُقِيًّا وَرُقُوًّا وَارْتَقَى يَرْتَقِي وَتَرَقَّى: صَعِدَ"[٢]، و(نجم) فاعلٌ أُضِيف إلى (محمد)، والتقدير: ارتقى نجم محمد إلى السماء.

وقد أورد مجمع اللغة العربية الفعل (ارتقى) متعديًا في الوسيط؛ لمجيئه بمعنى (فَعِلَ) المتعدِّي، فقيل: "(ارْتقى) ارْتَفع وَصعد يُقَال ارْتقى فلَان مرتقى صعبًا، وشيئًا، وَفِيه، وَإِلَيْهِ، وَعَلَيهِ: رقِيه"[٣]، وبالرجوع إلى (صَعِدَ) في لسان العرب نجد معناه: "صعد: صَعِدَ الْمَكَانَ، وَفِيهِ صُعُودًا وَأَصْعَدَ وَصَعَّدَ: ارْتَقَى مُشْرِفًا"[٤]، فنجده يأتي متعديًا ولازمًا، فيصبح التقدير على إرادة التعدِّي في نصّ الجمهرة: فارتقى نجم محمدﷺ السماءَ، فحُذِف المفعول به؛ لدلالة الكلام عليه.

وكلا الوجهين محتملٌ؛ لأنَّ (ارتقى) جاء على معنى (صَعِدَ) المشترك بين المتعدِّي واللازم، مع العلم أنَّ هناك من يقول بأنَّ تعدِّيه ونصبه مفعولًا به هو على نزع الخافض، فقول: (ارتقى المجدُّ إلى غايته) يصبح بعد نزع الخافض (ارتقى المجدُّ غايتَه)[٥].

## ٢- القرائن الصوتية :

### - قرينتا النبر والتنغيم :

وهي من القرائن الصوتية المعنوية التي كان للدكتور تمَّام السَّبق في ذكرها، فما تعلَّق باللفظ الواحد يسمى (نبر) ويعرفه د. تمَّام بقوله: "النبر بحكم

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٢٢٣.
(٢) لسان العرب، ابن منظور، مادة (رقا)، ٦/ ٢٠٩.
(٣) معجم الوسيط، مجموعة من المؤلفين، ص ٣٦٧.
(٤) لسان العرب، ابن منظور، مادة (صعد)، ٨/ ٢٣٧.
(٥) انظر: النحو المصفى، محمد عيد، ص ٦٣٧.

التعريف ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها"[١]، وهو مختصٌّ بالكلمة المفردة والصيغة المفردة، ويرتبط هذا الوضوح بعنصرين، الأول: بعلوِّ الصوت وانخفاضه، والثاني: بتوتر التّمَاس بين أعضاء النطق في مخرج الصوت، ووظيفته هي توضيح الفروق بين معنًى صرفي ومعنًى صرفي آخر، فيمكن بواسطته أن نفرق بين (فَعِلَ، فَعَّل، فاعل، فعيل) من حيث الكمية، وبين الثلاث الأولى وبين الرابعة بالنبر فيقع النبر في الكلمات الثلاث الأولى على المقطع الأول، وفي الرابعة على الثاني.[٢]

أمَّا التنغيم: فهو "الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق"[٣]، فهو متعلق بالجملة النحوية ونوعها، فنغمة الجملة الخبرية، تختلف عن نغمة الجملة التعجبية، والطلبية، والاستفهامية، ونغمة الجملة المثبتة تختلف عن نغمة المنفية وهكذا.

و"هبوط النغمة أو صعودها أو تحولها عن المستوى السابق في وسط الكلام أو في آخره لا يكون إلّا متفقًا مع موقع النبر فلا تتحوّل النغمة هذا التحوّل إلّا على مقطع منبور وهذه الصلة الوثيقة بين النبر وبين التنغيم لا يمكن انفكاكها"[٤].

ومثالهما في الجمهرة ما رواه الجاحظ وابن عبد ربه من نوادر العرب أنَّ والي اليمامة خطب، فقال: "إن الله لا **يُقَارُّ** عبادَه على المعاصي، وقد أهلك الله أمَّة عظيمة في ناقة ما كانت تساوي مائتي درهم"، فسمي مقوِّم ناقة

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ١٧٠.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١٧١.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٤) المرجع السابق، ص٢٣٠.

الله"[١].

حيث إن لفظ الفعل (يُقارُّ) صالح للفعل المضارع المبني للمعلوم (يُقارِرُ)، ونظيره المبني للمجهول (يُقارَرُ)، إلا أن المقصود هو المبني للمعلوم، فقد كان يمكن أن يكون النص: (إن الله لا يُقِرُّ عبادَه على المعاصي)، إلا أنَّ نبر زيادة الألف في قوله (يُقَارّ)، والتكرار في الرَّاء المشددة مع المدّ قبلها، فيهما تجسيم لمعنى المغالبة المتكررة[٢]، حيث إنَّ لفظ (يُقِرّ) يتضح فيه معنى (الجعل دون مقاومة الطرف الآخر)، ومعنى (يُقَارّ) أكثر مناسبة للسياق فهو يريد أن العباد يريدون القرار على المعاصي ويغالبهم الله بعكس ذلك مرارًا وتكرارًا.

كذلك فإن اختلاف نبر (ما) في قول سليمان بن صرد في ردِّه على رأيٍ أشار به عبد الله بن سعد وعنده رؤوس أصحابه جلوسٌ حوله، بقوله: "لكن أنا ما أرى ذلك لكم، إن الذي قتل صاحبكم، وعبّى الجنودَ إليه، وقال لا أمانَ له عندي دون أن يستسلم فَأُمْضِي فيه حُكْمِي، هذا الفاسق ابن الفاسق..."[٣].

جعلها تأتي تارة بمعنى (لا) النافية، وبمعنى (من) الموصولة للعاقل[٤] تارة أخرى، واختلف بعدها زمن الفعل (أرى) -بناءً على ذلك- بين الماضي المتعدي بالهمزة لثلاثة مفاعيل والتقدير: لكن أنا مَن أراكم ذلك صوابًا، وبين المضارع من (رأى) الثلاثي الذي ينصب مفعولين والتقدير: لكن أنا لا أرى

---

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٣٥٨.

(٢) انظر: المقتضب، المبرد، ٣/ ٤٨.

(٣) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٢/ ٦٩.

(٤) تستعمل (ما) في غير العاقل كثيرًا، وقد تستعمل في العاقل أيضًا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى﴾ [النساء: ٣]، انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ١/ ٧٠، وقد تكون في السياق للعاقل على سبيل المبالغة والتفخيم.

ذلك صوابًا لكم، واختلف تبعًا لذلك تنغيم الجملة عند إرادة النفي تارة، والإثبات تارة أخرى، إلا أنَّ النبر والتنغيم في جملة (لكن) الاستدراكية، واتصال النغمات والمعاني بما قبلها من أراء صحب سليمان، رجَّح (ما) النافية والفعل المضارع بعدها.

- **ثانياً: القرائن المعنوية المقامية والحالية:**

وقد عرَّف د. تمَّام حسَّان (المقام) بأنه: "حصيلة الظروف الواردة relevant طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك، في الوقت الذي تَمَّ فيه أداء المقال speech event"(١)، فالمقام الذي قيل فيه النصّ له حظٌّ في تحديد ما أَشْكَل من صور النصّ ومعانيه، ومنه:

**١-قرينة مناسبة النص:**

ومن ذلك المثل المأثور عن أكثم بن صيفي أو "بُزُرْجَمِهْر" الفارسي: "مُكْرَه أخاك لا **بَطَل**"(٢)، فإنه يستدلُّ على وصفية لفظ (بَطَل) المشترك بين الاسميَّة من البطولة، والفعليَّة من البطلان، من خلال القصة والمناسبة التي قيل فيها هذا المثل، ويضرب للرجل المُكره على شيء ليس من شأنه، وقاله رجلٌ يدعى (أبو حنش) عندما أخذه ابن أخته –وهو رجل من بني فزارة يقال له بيهس– إلى غار فيه رجال من أشجع، يشربون فيه، وقد أخذه إلى الغار بحجة صيد الظباء، بينما هو في الحقيقة قد أخذه لكي يثأر له من هؤلاء الرجال؛ لقتلهم إخوته الستة، فلمَّا وصل إلى فم الغار، دفعه فيه فقال: ضربًا أبا حنش، فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل، فقال أبو حنش: مكره أخاك لا

(١) كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٤١.

(٢) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ١/ ١٣٦.

بطل، فأرسلها مثلًا.[١]

ويندرج تحت مناسبة النص الأغراض البلاغية له، وكلٌّ منها له وسيلة معنوية يرجِّح بها أحد معاني المشترك الصرفيّ على النحو الآتي:

-أغراض الفخر والمدح والذمّ في الخطب: ويترجح فيها معاني صيغ المبالغة والصفة المشبهة في المشترك بين الأسماء كثيرًا، والاعتماد في ذلك على طريقة استعمال اللفظ ومعناه في السياق وعلاقته بما يسبقه وما يتبعه من مفردات تحدِّد أحد هذين المعنيين، وذلك لأنَّ البنية الصرفية لا تكفي -أحيانًا- بمفردها للدلالة على المعنى الصرفي، بل يرافقها في تحديد الدلالة نوع الأصل الذي اشتُقَّ منه اللفظ.

كما في (فَعُول، وفَعِيل) التي تتردد بين الصفة المشبهة وصيغة المبالغة كشَكُور، وسَمِيع، نجد أنَّ "صيغ المُبالغةِ ترجعُ، عند التحقيق، إلى معنى الصفة المشبهة، لأن الإكثار منَ الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس"[٢]، وهو ما ذهب إليه ابن درستويه حيث قال إنَّ قولهم: "امرأة صَبُور/ وشَكُور ونحو ذلك؛ فإنما استوى فيه لفظ المذكر والمؤنث؛ لأنه بناء وضع للمبالغة والمدح والذم، وليس بجار أيضا على فِعْل، وهو وصف للفاعل أيضًا، وليس بمنقول من مفعول، ولكن صار بمنزلة النسب والإضافة لا بمعنى الفعل"[٣].

وبالتالي فإنه لا يمكن التفريق بينها في السياق من حيث دلالة الثبوت أو دلالة التكثير فقط، بل نلجأ إلى أصل الصيغة لازمًا كان أم متعدِّيًا، فإن كان أصلها متعديًا فهي صيغة مبالغة، وإن كان لازمًا فهي صفة مشبهة، وقد جاء

(١) انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، ٧/ ٢٩٩، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ١/ ١٣٦، هامش رقم ٦.

(٢) جامع الدروس العربية، الغلاييني، ١/ ١٩٣.

(٣) تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه، ص ٤١٨.

في خطبةٍ لبعض مقاول حمير مع ابنيه قول أحدهما يصف رجلًا: "**الكَفُور** غير **الشَّكُور**، اللئيم الفَجُور، الْعَبوس الكالح، الحرون الجامح، الرّاضي بالهوان، المختال المنَّان، الضعيف الجَنَان، الجَعْدُ البنان، القئول غير الْفَعُول، المَلول غير الْوَصول، الذي لا يَرِعُ عن المحارم، ولا يرتدع عن المظالم"(١).

والأصل الثلاثي للفظي (الكفور، والشكور) استعملا متعديين ولازمين، فورد في لسان العرب: "الْكُفْرُ: جُحُودُ النِّعْمَةِ، وَهُوَ ضِدُ الشُّكْرِ... وَكَفَرَ نِعْمَةَ اللَّهِ يَكْفُرُهَا كُفُورًا وَكُفْرَانًا وَكَفَرَ بِهَا: جَحَدَهَا وَسَتَرَهَا... وَرَجُلٌ كَفَّارٌ وَكَفُورٌ: كَافِرٌ"(٢)، وفي الشكور: "شَكَرَهُ وَشَكَرَ لَهُ يَشْكُرُ شُكْرًا وَشُكُورًا وَشُكْرَانًا... وَالشَّكُورُ مِنْ أَبْنِيَةِ الْمُبَالَغَةِ. وَأَمَّا الشَّكُورُ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ فَهُوَ الَّذِي يَجْتَهِدُ فِي شُكْرِ رَبِّهِ بِطَاعَتِهِ وَأَدَائِهِ مَا وَظَّفَ عَلَيْهِ مِنْ عِبَادَتِهِ"(٣)، فهما خارج السياق إما صيغتا مبالغة؛ لتعديهما ودلالتهما على التكثير، أو صفتان مشبهتان كوَقُور وغَيُور؛ للزومهما وكثرة حصول الحدث من الموصوف حتى صار كالصفة الملازمة له على كل حال، والعود في ذلك على الاستعمال في السياق، فنجدهما في السياق استعملتا لغرض الذمّ، لازمتان في سياق الوصف الثابت في الموصوف، مما رجَّح معنى الصفة المشبهة.

ويترجَّح كذلك في غرض الفخر معنى المصدر الميمي في المشترك بين الأسماء؛ لدلالته على "قوة الدِّلَالَة وتأكيدها"(٤)، فإذا استدعى السياق مزيدًا من التأكيد كان المصدر الميمي الأَوْلَى لتحقيق هذه الغاية.

---

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ١/ ٢٢.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، مادة (كفر)، ١٣/ ٨٤.

(٣) المرجع السابق، مادة (شكر)، ٨/ ١١٥.

(٤) النحو الوافي، عباس حسن، ٣/ ٢٣١.

ومثال ذلك اشتراك لفظ (مَشْرِق) الذي صيغته (مَفْعِل)، في قول الخليفة المهديّ في خطبته، وفي مشورته لأهل بيته عند فتح (خراسان): "وأمّا موسى ولي عهدي، فهذا أوَانُ تَوَجُّهه إلى خراسان، وحلوله بجُرْجان، وما قضى الله له من الشخوص إليها، وَالمـُقام فيها، خير للمسلمين مَغَبَّةً، ولَـه بـإذن الله عاقبة من المقام بحيث يُغْمَر في لُجَج بحورنـا، ومَـدَافع سـيولنا، ومجـامع أمواجنا؛ فيتصاغر عظيم فضله، ويتذاءب **مَشْرِق** نُوره، ويتقلَّل كثير ما هـو كائن منهُ، فمن يصحبه من الوزراء، ويختار له من الناس؟"(١).

ويُحْمَل لفظ (مَشْرِق) في السياق على أكثر من باب صرفيّ(٢)؛ فيكـون مصدرًا ميميًّا، والتقدير: يتذاءب شروق نوره، وقد يكون اسم مكان والتقـدير: ويتذاءب مكان شروق نوره، أو اسم زمانٍ والتقدير: يتذاءب وقـت شـروق نوره.

وقد ابتدأت الخطبة وانتهت بالاعتزاز بقوة جيوشهم والافتخار بعطـائهم وعدلهم ووَسَطِيَّتِهم، فالنصُّ السابق هو خاتمة الخطبة، أمَّا بدايتها فقـد قـال المهديّ: "نحن أهلَ البيت نجري من أسباب القضايا، ومَواقع الأُمـور، علـى سابِقٍ من العلم، ومحتومٍ من الأَمر، قد أنبأت به الكتبُ، وَتنبَّأَت عليه الرسلُ، وَقد تناهى ذلك بأجمعه إلينا. وتكامل بِحَذَافِيرِه عندنا، فبِه نُـدَبِّر، وعلـى الله نتوكل"(٣)؛ فكان غرض الخطبة مُعيناً على معرفة أيِّ هذه المعاني هو المراد، فالمصدر الميميّ هو المراد غالبًا في هذا الموضع؛ لأنَّ فيه دلالةٌ علـى قـوة المعنى وتأكيده، وقد يُراد المعنيان الآخران على قلّة.

---

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٧٤. تذاءب: اضطرب.

(٢) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ٣/ ٣٢٦.

(٣) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ٧٣. حذافيره: جوانبه.

-غرض الوصية في الخطب: فتضمُّنها معنى الطلب يُرجِّح فعل الأمر في المشترك بين الأفعال، ومثال ذلك ما جاء في وصية طاهر بن الحسين لابنه عبد الله لما ولّاه المأمون الرقة ومصر، قال له: "لا تمنُن على رعيتك ولا على غيرهم بمعروف تأتيه إليهم، وَلا تقبل من أحد منهم إلا الوفاء والاستقامة والعون في أمور أمير المؤمنين، ولا تضعَن المعروف إلا على ذلك و**تفهَّم** كتابي إليك ، وأكثِر النظر فيه والعمل به، وَاستعن بالله على جميع أمورك"(١).

ولفظ (تفهَّمْ) يصلح خارج السياق للفعل الماضي، والفعل المضارع محذوف التاء، وفعل الأمر، وهو في داخل السياق هنا قد ترجَّح فيه الأمر؛ بسبب قرينة غرض الوصية خصوصًا وأنَّ الفعل (تَفَهَّم) هو الأول ذكرًا من أفعال الأمر في النصّ، وهو مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، والزمن السياقي للفعل هو المستقبل كما قال ابن مالك(٢).

## ٢- القرينة المكانية:

وترجِّح أسماء المكان في المشترك المحتمل له وللمصدر الميمي واسم الزمان واسم المفعول، حيث جاء في الجمهرة في أمثال أكثم بن صيفيّ و"بُزُرْجَمِهْر" الفارسي المثل المعروف: "لكل نبأ **مستقرّ**. لكل سرٍّ **مستودع**"(٣)، وفي هذين المثلين يترجَّح اسم المكان في (مُسْتَقَرّ، ومُسْتَودَع) المحتملين لاسمي المكان والزمان والمصدر الميميّ واسم المفعول من غير الثلاثي؛ بسبب الدلالة المعنوية وهي القرينة المكانية التي ينتهي إليها النبأ والسرّ، وذلك باستقرار الأول في الآذان، وحفظ الثاني في الصدور، يقول الحلبيّ في لفظ

(١) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٣/ ١٤٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ١/ ٢٤.

(٣) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ١/ ١٣٨.

(مُسْتَقَرّ) في قوله تعالى: ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[١]: "يجوز أن يكونَ "مستقر" اسمَ مصدرٍ أي استقرار، أو مكان أو زمان"[٢]، وجاء في لسان العرب: "الْمُسْتَوْدَعُ: الْمَكَانُ الَّذِي تُجْعَلُ فِيهِ الْوَدِيعَةُ"[٣].

## ٣- القرينة الزمانية:

وهي ترجِّح اسم الزمان، وتُحدِّد عمل اسم الفاعل واسم المفعول من عدمه، فما جاء منهما للحال والاستقبال عمل، وما كان منهما ماضيًا لم يعمل[٤].

جاء في الجمهرة عن أبي علي القالي أنَّ صعصعة بن صوحان لمَّا دخل على معاوية سأله معاوية عن نسبه وفصَّل في السؤال، فردَّ عليه صعصعة مفتخرًا بمناقب آبائه وأجداده، فقال له معاوية: "ما تركت لهذا الحَيِّ من قريش شيئًا، قال: بل تركت أكثره وأحبَّه، قال: وما هو؟ قال: تركت لهم الْوَبَرَ والمَدَرَ والأبيض والأصفر، وَالصَّفَا وَالمَشْعَرَ، وَالْقُبَّةَ وَالمَفْخَرَ، وَالسرير وَالمِنْبَرَ، وَالمُلْكَ إلى **المَحْشَرِ**"[٥].

ولفظ (المحشر) يحتمل خارج السياق المصدر الميميّ، واسمي المكان والزمان، إلا أنَّ القرينة الزمانية المعنوية في النصَّ رجَّحت اسم الزمان، ففي قوله: (تركت لهم الملك إلى المحشر) يكون المعنى: إلى يوم الحشر، ولا يحتمل معه إرادة اسم المكان، أو المصدر، وقد أكَّد على هذا المعنى (إلى)

---

(١) سورة الأنعام، آية: ٦٧.

(٢) الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ٤/ ٦٧٤.

(٣) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ودع)، ١٥/ ١٨١.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ٣/ ٢١٧، ٢٣٢.

(٥) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ١/ ٤٤٤. الوبر: كناية عن البادية، والمدر: المدن والحضر.

التي تكون لانتهاء الغاية الزمانية.

وتحدَّد بها عمل اسم الفاعل في قول علي ▽: "إن الله كتب القتل على قوم والموت على آخرين، وكلٌّ **آتيه** مَنِيَّتُهُ كما كتب الله له، فطوبَى للمجاهدين في سبيله، والمقتولين في طاعتِه"(١).

فلفظ (آتيه) هنا اسم فاعل صيغته (فَاعِل) وقع خبرًا مرفوعًا بالضم المقدر للثقل، وقد عمل لسببين أحدهما: أنَّ زمنه مستقبلٌ متحقق الوقوع، والثاني: لاعتماده على مبتدأ، فأُسند للضمير الهاء في محل نصب مفعول به، ورفع (منيَّته) فاعلًا له مرفوع بالضمة.

(١) المرجع السابق، ١/ ٣٢٣.

**•ظاهرة تضافر القرائن اللفظية والمعنوية للدلالة على المعنى المقصود**:

ظهر مما سبق من النماذج أنَّ القرائن والمحددات الدلالية ليست منفصلة؛ بل هي متداخلة فيما بينها ويخدم بعضها البعض الآخر؛ للوصول إلى النَّسق الأخير الذي يظهر عليه السياق، وقد لاحظها د. تمَّام حسَّان وعبَّر عنها بقوله: "هي ظاهرة ترجع في أساسها إلى أنه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية وهو أمر يتنافى مع مبدأ عام آخر هو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد"(١)، وضرب لذلك مثلًا في قوله: "لو افترضنا أن كل الإعرابات تمت على أساس الحركة الظاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديري ولا إعراب محلي فإننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ عن أن الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس"(٢)؛ فلذلك تتعاضد قرينة الحركة الإعرابية مثلًا وهي قرينة لفظية إمَّا مع قرائن لفظية أخرى، أو مع قرائن معنوية كالإسناد، والتبعيَّة، والتخصيص، والمجاورة، والمعيَّة، والظرفيَّة؛ لتحديد المعاني الوظيفيّة في السياق بما يتماشى مع المحدِّدات الظاهرة(٣).

فتعاضدت قرينة الصيغة الصرفية مع قرينة المجاورة في الأحوال المتعدِّدة، فرجَّحتا معنى اسم المفعول في قول صفية بنت هشام المنقرية في تأبين ابن عمها الأحنف حين قالت: "لقد عِشْتَ **حميدًا** مَوْدودًا، ولقد مُتَّ فقيدًا سعيدًا"(٤)، فـ(مودود) على وزن (مَفْعُول)؛ لمَّا جاورت (حميد) وجاءت

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ١٩٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ٢٠١.

(٤) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، ٢/ ٣٦٢.

حالًا ثانية بعدها رجَّحت معنى المفعولية في كلمة (حميد) .

وبقي أنَّ نوضِّح أنَّ هذا التضافر ليس سمة دائمة، فقد تُغنِي بعض القرائن عن بعضها الآخر عند أمن اللبس.[١]

❁❁❁

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٢٣٣.

## الخاتمة

بعد تتبُّع ظاهرة المشترك الصرفي والوقوف على نماذج منها لـم يَعُـد خفيًّا على قارئ هذا البحث أنَّ المشترك الصرفي سببٌ رئيس فَطِن إليه النحاة القدماء، ودعاهم إلى تقعيد بعض القواعد النحوية المعروفة، كعمـل الصـفة المشبهة باسم الفاعل التي يتعدَّى فعلها، وتحديدهم للأزمنة الدالة على كل نوع من المشتقات، ووضعهم للفروق المعنوية الدقيقة بينها؛ وذلك لعلمهم بوجـود هذه الظاهرة وتأثيرها النحوي، ويمكن تلخيص النتائج التـي خرجـت بهـا الدراسة فيما يأتي:

١- اختصاص بعض القرائن اللفظية بتحديد نوعٍ معينٍ مـن المشـترك الصرفي، كتحديد التنوين وأل التعريف والأداة للمشترك الصرفي بين الأسماء والأفعال، واختصاص قرينة العلامة الإعرابية بتحديد نوع المشترك الصرفي في الأفعال صحيحة الآخر وزمنها دون المعتلة؛ لتقدير الحركة في الأخير.

٢- تحديد المعنى في المشترك الصرفي بين الأسـماء -عنـد انعـدام القرينة اللفظية- أكثر صعوبة سواءً بين المصدر وفروع الوصـف؛ لوجـود ظاهرة الوصف بالمصدر، أو بين فروع الوصف نفسه؛ لتداخل هذه الفروع؛ إذ لا أدوات حسيَّة فارقة تميُّزها في السياق، بعكس المشترك الصـرفي فـي الأفعال الذي يسهُل تحديده بالقرائن المعنوية في السياق.

٣- القرائن المعنوية اللغوية تفصل في الغالب بين المشتقات المتداخلة.

٤- بروز المحسنات البديعية كالسجع والمقابلة، والأغراض البلاغية في الخطب كقرائن لفظية ومعنوية يمكن الاعتماد عليها في تحديد نوع المشـترك الصرفي .

٥- أهمية القرائن اللفظية النحوية والصرفية والتي تُعَدُّ من أهم القرائن التي تَفصِل بين صور الألفاظ المشتركة، وتتضافر غالبًا مع القرائن المعنوية والمقامية لتوجيه الدلالة.

هذا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

## المصادر والمراجع


١- القرآن الكريم.

٢- الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات: دراسة وصفية تحليلية، عبد الكريم عبد القادر اعقيلان، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

٣- احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، سليمان إبراهيم العايد، بحث منشور، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية، العدد الثالث، ١٩٩٠م – ١٤١٠ه.

٤- الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي؛ عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ه – ١٩٩١م.

٥- الاشتراك الصرفي، رضا هادي حسون، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق– بغداد، ٢٠١١م.

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٧- البحر المحيط في التفسير، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، والشيخ زهير جعيد، والشيخ عرفات العشا حسونة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٤٣١ه – ٢٠١٠م.

٨- البيان في روائع القرآن –دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني– ، تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ه– ١٩٩٣م.

٩- تصحيح الفصيح وشرحه، عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان، تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعه: رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٤٢٥ه – ٢٠٠٤م.

١٠- التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه

وتنسيقه، عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ه.

١١- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

١٢- جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى.

١٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ه)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٤- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، إدارة التراث، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.

١٥- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

١٦- دور الرتبة في الظاهرة النحوية، عزام محمد ذيب اشريده، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الأردن، ٢٠٠٣م.

١٧- ديوان كثير عزة، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩١ه – ١٩٧١م.

١٨- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، حققه: محمد محمد علي، دار الرواد، مصر، الطبعة الخامسة، ١٤٣٩ه – ٢٠١٨م.

١٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٢٠- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م.

٢١- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م.

٢٢- شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٣- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢ه - ١٩٨٢م.

٢٤- شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، (ت ٧١٥هـ)، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة دكتوراه)، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

٢٥- الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية، شكران حمد المالكي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد الأول، المجلد الثامن، ٢٠٠٩م.

٢٦- صيغة أفعل في اللغة العربية: دراسة وصفية تحليلية، بسام حسن عبد الفتاح مهرة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين، ١٤٢٤ه - ٢٠٠٣م.

٢٧- صيغة فعيل دراسة نحوية صرفية دلالية، مرزوق عطيوي مرزوق المرزوقي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦ه.

٢٨- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧٣ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٩- قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية، أمل باقر عبد الحسين جبارة، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الآداب- قسم اللغة العربية، ١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م.
٣٠- القرائن اللفظية واسم الإشارة في نهج البلاغة، محمد مناضل عباس، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد التاسع عشر، ٢٠١٥م.
٣١- القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة – الأردن ، العراق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
٣٢- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٣٣- لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت.
٣٤- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، ١٩٩٤م.
٣٥- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٣٦- مدخل إلى علم لغة النص، روبرت ديبوغراند، ولفغانغ دريسلر، إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، دار الكاتب، الطبعة الأولى، ١٤١٣ه – ١٩٩٢م.
٣٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٣٨- المشترك الصرفي في القرآن الكريم: دراسة استشرافية دلالية، مهدي أسعد عرار، بحث منشور في مجلة الدراسات القرآنية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، قسم الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن، ٢٠٠٩م.
٣٩- المشترك الصيغي، أحمد جمال الدين القاضي، بحث منشور في مجلة كتابات، ٢٠١١م.
٤٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، (ت نحو ٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية، بيروت – لبنان.

٤١- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م.
٤٢- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ه – ٢٠٠٨م.
٤٣- معجم المصطلحات الأدبية، إبراهيم فتحي، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، تونس، صفاقي، ١٩٨٦م.
٤٤- المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف الله أحمد، مجمع اللغة العربية – مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م.
٤٥- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٤٦- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ه – ١٩٨٧م.
٤٧- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٤٨- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، الطبعة الثالثة،١٤١٥هـ–١٩٩٤م، والطبعة الثانية،١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م.
٤٩- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م.
٥٠- النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب.
٥١- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة.
٥٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

# فهرس الموضوعات


| م | الموضـوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١- | ملخص | ٢١٨٩ |
| ٢- | Abstract | ٢١٩٠ |
| ٣- | مقدمة | ٢١٩١ |
| ٤- | المبحث الأول: مفهوم المشترك الصرفي لدى القدماء والمحدثين | ٢١٩٣ |
| ٥- | المبحث الثاني: مفهوم السياق وأنواعه وأهميته | ٢٢٠١ |
| ٦- | المبحث الثالث : القرائن المقالية اللفظية | ٢٢٠٥ |
| ٧- | المبحث الرابع: القرائن المقامية المعنوية | ٢٢٣١ |
| ٨- | ظاهرة تضافر القرائن اللفظية والمعنوية للدلالة على المعنى المقصود: | ٢٢٤٨ |
| ٩- | الخاتمة | ٢٢٥٠ |
| ١٠- | المصادر والمراجع | ٢٢٥٢ |
| ١١- | فهرس الموضوعات | ٢٢٥٧ |


تم بحمد الله